الآراء السياسية فى ضوء نظرية التطور

قراءة فى فكر شبلي شميل

د . أشرف محمود أمين حسان *

ama40@fayoum.edu.eg

ملخص

يدور هذا البحث حول آراء شبلي شميل السياسية فى ضوء نظرية التطور الداروانية، فقد عالج نشأة المجتمع وقيام السلطة فيه بمنظور التطور مفضلاً النظام الديمقراطى على الأنظمة الأخرى لتلائمها مع التطور، مطالباً بإصلاح السلطات الثلاثة ولا سيما السلطة القضائية، وكذلك رفض النظام الرأسمالى وقال بالاشتراكية كنتيجة طبيعية لتطور المجتمعات ، ونادى بالثورة كحالة استثنائية لإكمال مسيرة التطور الاجتماعى عند تجمده، فهي ليست مُضرة في جميع الأحوال فالاجتماع أحيانًا يكون في حاجة إلى ثورة تخلصه من الهلاك المُحتم عندما يكون هناك اتفاق في باطن الجميع، أي اتفاق خفي بين أعضاء الجسم الاجتماعي على التخلص من الوضع القائم عندما يكون قاتمًا مظلمًا ، ووجد أن الإصلاح الحقيقي للمجتمعات يكون بالاستفادة من النظريات العلمية الحديثة بدلاً من العلوم النظرية التى أدت لجمود التطور الاجتماعى، رافضاً الدين كوسيلة للإصلاح، فدوره يقتصر على ضمير الفرد ووعيه دون أن يتجاوزهما ، وفى ضوء تبنيه لنظرية التطور رحب بظاهرة الاستعمار الإنجليزى لمصر وذلك حسب قوانين التطور وتماشيًا مع مبدأ الإنتخاب الطبيعي والبقاء للأصلح، ودخول الدول الضعيفة في شتى المجالات تحت إرادة الدول المُرتقية، فهو قانون عام يخضع له الكل، حتى يتم إحالة العالم كله إلى وطن واحد مستقبلًا ، فحسب سنة الانتخاب الطبيعي بوصفه سنة الحياة يبرر شبلي شميل استعمار الدول بعضها البعض الآخر حيث مُعيار الأصلح والأقوى، فما دام المستعمر صالح فلماذا يتم كُره كما يقول شميل.

الكلمات الدالة: التطور – الاشتراكية– الاستعمار – الثورة – السياسة

* أستاذ الفلسفة السياسية المساعد – كلية الآداب – جامعة الفيوم

المقدمة:

كان لنظرية التطور الداروينية الأثر الكبير على أفكار شبلي شميل (*) الاجتماعية والسياسية، وقد جاء هذا البحث مبينًا رؤية شميل للأفكار السياسية بمنظار التطور؛ فنشأة المجتمع وتكامله تمامًا مثل تكامل الجسم الحي من حيث توزيع الوظائف على الأعضاء المختلفة بهدف الحفاظ على الجسم الإنساني أو العمراني، ويرفض كل القوانين والتشريعات الثابتة لتنظيم المجتمع باعتبارها قوانين دوجماطيقية لا تخدم تطور المجتمع؛ فكيف لثابت أن يحكُم متحركًا؟ فأحوال المجتمع لا تسير على وتيرة واحدة؛ فكذلك يجب أن تكون التشريعات والسنن المنظمة له تابعة للتغيرات وليست متبوعة؛ فالثبات عقبة في تطور العمران؛ لذلك رفض الدين كآلية للإصلاح الاجتماعي والسياسي باعتباره غير قادر على تلك الوظيفة في عصر العلم الحديث؛ فدوره فقط في الوعي والضمير دون أن يتجاوزهما؛ فالنظريات العلمية الحديثة حلت محل الأديان في سير التطور الاجتماعي وارتقائه، وكما يحتاج الجسم الحي إلى دماغ لتدبير أمره كذلك المجتمع في حاجة إلى حاكم لتنظيم أموره وصلاح حاله، منتهيًا إلى أن الديمقراطية –حسب مفهوم التطور– هي أفضل النظم الحاكمة؛ حيث تؤدي لتحسين حال الأمة وارتقائها في كافة المجالات، عكس النظام الاستبدادي الذي يحول بين المجتمع وارتقائه؛ حيث يُنظر لأفراد المجتمع كآلات مادية لا تجتمع أجزاؤها إلا بقوة ضاغطة عليها من الخارج، متجاهلًا بذلك الصفة الحية للاجتماع، وهكذا الحال للسلطة القضائية ينبغي عليها أن تتطور من نفسها لصيانة الجسم الاجتماعي وتغير من مبدئها الأساسي وهو العقاب الذى يكون بالإعدام أو التعذيب أو السجن؛ فتلك الشرائع من آثار الهمجية القديمة وتوحش الإنسان؛ فهذا العقاب لا يُصلح الجاني بقدر ما يدفعه إلى القتل والسرقة والكذب؛ وبالتالي لا يُصلح من حال الهيئة الاجتماعية ولا يُرقيها، بل يجرها إلى الوراء، وذلك عكس السير بالمجتمع إلى الأمام، وينادي

بالاشتراكية حيث يكون الاشتراك في المنفعة قائمًا على الاشتراك في العمل لتحقيق العدالة الاجتماعية والتقريب بين صولجان الملك وعصا الراعي، وهذا أفضل الأنظمة تماشيًا مع التطور حيث التكافل الاجتماعي وتبادل المنفعة لاسترداد حقوق الفقراء من أيدي أبالسة الاجتماع؛ ممّا يدفع بالطبقة العاملة إلى بذل الجهد وزيادة الإنتاج، ومن ثم يتطور المجتمع في نهاية المطاف؛ فالاشتراكية عنده هي المسار الطبيعي لتطور المجتمعات، ومن يقف عائقًا لهذا المسار من النظم السياسية المحافظة والإقطاعيين وأصحاب رأس المال فسوف يجُر المجتمع إلى الثورة التي يراها شبلي شميل حالة استثنائية لابد منها لتخليص الجسم الاجتماعي من الأمراض وإنقاذه من الهلاك، واللافت للانتباه أن شبلي شميل الذي يدعو لتحرر الطبقة العاملة من أصحاب رؤوس الأموال يُرحب بالاستعمار عامة والاستعمار الإنجليزي لمصر بصفة خاصة، مبررًا ذلك بمبدأ البقاء للأصلح حسب نظرية التطور؛ فلا عيب من انقياد أمة لأخرى تحت مبدأ المصلحة! بل الأفضل –في وجهة نظره– توحيد الأمم واللغات، والنظر لجميع أفراد البشر على أنهم إخوة في الإنسانية واعتبار العالم وطنهم الأكبر الذي يدين بدين العلم وحده دون الحروب والصراعات.

وقد تم اختيار هذا الموضوع لبيان دور العلم الطبيعي في علوم الاجتماع وخاصة الفكر السياسي، وإصلاح المجتمع بصفة عامة، وتدور إشكالية البحث حول مدى علاقة العلوم الطبيعية –وبخاصة نظرية التطور– بالآراء السياسية من خلال عدد من التساؤلات ومنها:

١– هل من الممكن تطبيق نظرية التطور على الآراء السياسية أم أن هناك عوائق تمنع تطبيقها، وبخاصة أن الإنسان يختلف عن باقي الكائنات الحية في كونه ذا إرادة حرة عاقلة؟

٢- هل يمثّل الدين عائقًا في مسيرة تطور المجتمع السياسي، وبالتالي لا دور له في تلك المسيرة مع وجود العلم الحديث؟ أم أن لكل منهما مجاله الخاص والذى لا يغني فيه أحدهما عن الآخر؟

٣- ما النظام السياسي الأفضل تلاؤمًا مع مفهوم التطور؟

٤- ما علاقة التطور بالاشتراكية والديمقراطية؟

٥- كيف يمكن الاستفادة من النظريات العلمية الحديثة في إصلاح التشريعات القانونية فضلًا عن السلطة التنفيذية والقضائية؟

٦- كيف برر شبلي شميل قبوله لفكرة الاستعمار من خلال تبنيه لنظرية التطور هذه؟

ولمعالجة هذه الإشكاليات قمنا بتقسيم البحث إلى مقدمة وستة محاور وخاتمة، تناولنا في المقدمة أهمية الموضوع ومحاوره والمنهج المستخدم:

المحور الأول: نشأة المجتمع وتأسيس السلطة في ضوء العلم الطبيعي.

المحور الثاني: الإصلاح الاجتماعي والسياسي بين ثبات الدين وتطور العلم.

المحور الثالث: السلطة التنفيذية والسلطة القضائية بين الجمود والارتقاء.

المحور الرابع: الاشتراكية وارتقاء المجتمع.

المحور الخامس: الثورة وإحداث التطور.

المحور السادس: الاستعمار في ضوء البقاء للأصلح.

أما الخاتمة فجاءت متضمنة أهم النتائج.

وقد استخدمنا في دراستنا هذه المنهج التحليلي النقدي فضلًا عن المنهج التاريخي المقارن.

المحور الأول

نشأة المجتمع وتأسيس السلطة

في ضوء العلم الطبيعي

ينشأ العُمران أو الاجتماع البشري نتيجة التعاون من أجل البقاء، حيث يحتاج الإنسان من أجل البقاء لدفع كثير من الشرور عنه كالعطش والجوع والبرد والمرض، وكذلك دفع عدوان بعضهم على بعض وعدوان الحيوانات التي تشاركه سكنه وتنازعه البقاء فيه، ومن ثم أصبح الإنسان في حاجة إلى مواد وآلات ليتقي بها هذه الشرور، كالمسكن والمأكل والمشرب والسلاح، ولمّا كان عاجزًا بمفرده عن القيام بها جميعًا أو حتى بجزء منها؛ لذلك كان لابد له من الاجتماع وتقسيم العمل فيكون هناك الزُراع والصُناع والتجار والأطباء والجنود، والوازع (الحاكم)... إلخ[١].

وهنا يلجأ شميل إلى تشبيه تركيب العمران بهذا الشكل السابق بتركيب الكائن الحي تمهيدًا لتطبيق مبدأ التطور على الدول والعمران بصفة عامة؛ فجسم الكائن الحي مكون من أعضاء مختلفة، ولكل عضو وظيفة منوطة به مختلفة عن وظيفة الأعضاء الأخرى ومكملة لها في نفس الوقت؛ فوظيفة المعدة غير وظيفة القلب والدماغ، وكل منهم لازم للآخر لحفظ الجسم في نهاية الأمر، وكذلك العمران البشري مركب من أعضاء مختلفة تعمل لغاية واحدة وهي حفظ الجسم الاجتماعي، ولكل عضو وظيفته؛ فوظيفة الزُراع غير وظيفة الصُناع والتجار.. إلخ، وكلاهما مُختلف عن وظيفة الحاكم[٢]، ويصعد شميل من المشابهة بينهما في الصفات الخاصة ووظائف الأعضاء إلى التماثل بينهما في القوى العامة والكبرى؛ فكما أن قوى البدن الإنساني الرئيسة الكبرى ثلاث: الغازية التي تُهيئ الغذاء باستخدام المعدة والكبد وما يتلوهما من أعضاء، والقوة المدبرة التي تقوم بتحصيل الغذاء باستخدام الدماغ والأعصاب وما يتلوهما، والقوى الموزعة التي تقوم بتوزيع الغذاء عن طريق القلب والشرايين وما

يتلوهما؛ فكذلك الحال في العُمران؛ فهناك ثلاث قوى كبرى وهي: الصناعة التي تقوم بتهيئة حاجات المعاش، والحكومة التي تعمل على تحصيل أسباب المعاش، والتجارة التي تقوم بتوزيع هذا المعاش(٣)؛ فالمجتمع جسم حي كسائر الأحياء من حيث الأعضاء والنواميس والتحولات والصحة والسقم؛ ومن ثم ما ينطبق على الكائن الحي ينطبق على العمران البشري؛ فيجب أن يكون لكل عضو من أعضاء المجتمع وظيفته المتممة لوظائف الأعضاء الأخرى لحفظ سلامة المجتمع؛ ليكون كل عضو نافعًا ومنتفعًا معًا، كي لا يكثر الأعضاء العاطلون تجنبًا لإيذاء الجسم المجتمعي، عسى أن تقل الشرور والجنايات وتتوافر المنفعة لكي يرتقي المجتمع في نهاية المطاف(٤)؛ فشبلي شميل يقسم جسمي العمران والإنسان بشكل تسلسلي يرتفع ويهبط حسب وظيفة العضو سواء في الجسم الإنساني أو الاجتماعي(٥).

وكما نشأ المجتمع نتيجة الحاجات نشأت السلطة بتشريعاتها القانونية نتيجة صراع الإنسان ضد أخيه الإنسان، وهذا الصراع ناتج عن جهله بغاياته البعيدة واهتمامه بمطامعه القريبة الخاسرة التي هي مطامع الحيوان من مأكل ومشرب ومسكن والتي وقفت عقبة أمام غاياته البعيدة الرابحة والتي تتمثل في تناصر الإنسان في كل مكان وزمان وكأنه أسرة واحدة؛ ومن ثم سادت الأنانية بدلًا من التعاون، والصراع بدلًا من السلام، مع أن تناصره كان سيوفر له مطالبه الأولية هذه بشكل آمن على حياته؛ ممّا يُحقق السلام والسعادة دون الصراع والشقاء؛ فالجهل هو علة كل هذا(٦)، فلو عرف الإنسان واجباته كما يعرف حقوقه لقلت الصراعات في المجتمع ولانتفت الشرور، وهذه الواجبات تقوم على مبدأ: أن يفعل للناس ما يجب أن يفعله الناس له؛ فحق الفرد على الكل كحق الكل عليه، وهذه حقوق طبيعية إذا تم الإخلال بها اختل الاجتماع؛ فإصلاح حال الفقير مثلًا يمنعه من فعل الجنايات وفساد الأخلاق وعفن المعيشة، والاعتناء بالمريض يدفع عنه شر الأمراض وانتشارها في المجتمع؛ فما يفعله كل فرد

في المجتمع يجب أن يفعله حرصًا على مصلحة الاجتماع التي هي مصلحته في المقام الأول، وهذا المبدأ هو ما يقام عليه صلاح المجتمع وتؤيده نواميسه وآراء المصلحين والشرائع الدينية[٧]، ولكن هيهات أن يفعل الإنسان ذلك؛ فلم يسر سيرًا حثيثًا في كل أطوار ارتقائه في مجتمعه بسبب قصر نظره الذي أدى به للصراع مع الآخرين، ومن هنا كان لابد له من قوانين تسوسه لتنظيم المجتمع وفض الصراع؛ لأن الإنسان لا يُسلك من تلقاء نفسه السلوك الأمثل بسبب جهله هذا بغاياته البعيدة؛ فجاءت السلطة بقوانينها أو سننها وتشريعاتها لتقتص من كل من تُسول له نفسه الحياد عنها منعًا لانقلاب المجتمع إلى فوضى[٨]. فالقانون عبارة عن مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات بين الأفراد والمقترنة بالجزاء المادي (كالقانون المدني والجنائي والأحوال الشخصية...)، وكذلك تنظيم العلاقات بين الأفراد والدولة (كالقانون الإداري والضريبي....)؛ فهو ضرورة طبيعية من أجل كبح الغرائز والشهوات الإنسانية الشريرة الضارة بالآخرين بالطريقة الممكنة والمنظمة كأداة ضرورية لعقلنة الجانب الاجتماعي في حياة الإنسان وتوجيهه نحو المسار الصحيح[٩]

ويبحث شبلي شميل عن مصدر تلك القوانين وعن أفضلها تناسبًا مع المجتمع من أجل ارتقائه تماشيًا مع نظرية التطور الطبيعي؛ فيعرض أولًا للنظريات السائدة عن مصدر تلك القوانين وهي كالآتي:

أ- السياسة الشرعية: - وهي تلك السنن الدينية الموحاة من عند الله والمفروضة على العباد؛ لكي يكون لها واقع على القلوب وتأثير في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتبارها قوانين مقدسة.

ب- السُنن التي اصطلح عليها الإنسان منذ بدء الحياة الاجتماعية والتي يجب مراعاتها في المعاملات والمعايش ويحصلها الناس بالتربية والمحاكاة بالسليقة.

جـ- الشرائع بصفة عامة التي يشرعها الحكام بأنفسهم أو عصبيتهم لحمل الرعية على النظام دون الارتباط بمصدر الشرائع الإلهية، كما حدث من إقامة دول وعمران قبل الأنبياء بدون شرائع موحاة، أو وازع ديني مستشهدًا في ذلك بابن خلدون(١٠).

أما شميل وانطلاقًا من مذهبه في التطور العضوي فيرفض التفسيرات السابقة باعتبارها دوجماطيفية لا تتلاحق مع ديناميات الجماعة في تطورها ولا تخدمها؛ فلا يجب لثابت أن يُنظم متغير ويحكمه؛ لذا فلما كانت أحوال الأمم غير ثابتة على وتيرة واحدة أو منهج مستقر لذلك ينبغي أن تكون الشرائع أو السُنن المنظمة لحياة الجماعة " تابعة للإنسان لا متبوعة به، أي أن تكون متغيرة ثابتة ومقيدة (بظروف المجتمع) لا مُطلقة حتى تكون نافعة له لا سببًا مانعًا لارتقائه، وإلا لما قدر الإنسان أن يخطو خطوة واحدة عما يفرضه له نظام معلوم، ولبقي في كل عصر وفي كل جيل كما كان في العصر الأول والجيل الأول من اجتماعه لأن كل جيل له سُنن لا تصلح لسواه فإن لم تتغير هي لم يتغير هو"(١١)؛ لذا ينبغي أن تكون الشرائع والقوانين الوازعة هي تلك التي يفرضها البشر والتي تتغير بتغير العصور والأزمان حسب روح كل عصر واحتياجات كل جيل(١٢).

وهذا الموقف من مصدر التشريع القانونى من جانب شبلى شميل يجعله ممثل للاتجاه الوضعي الاجتماعي في دراسة القانون؛ فالقانون عند هؤلاء بمثابة حادث اجتماعي بالدرجة الأولى، دون الارتباط بالمثل العليا ولا الدين فالظروف الاجتماعية هى فقط التى تخلق القانون (١٣)؛فهو لصوت الرسمي للمجتمع السياسي؛ أي انعكاس للعلاقات الاجتماعية ومنظم لها(١٤)، حيثُ تُصبح تلك العلاقات كافية وحدها لتحديد وجود القانون ومضمونه؛ فالأطروحات الاجتماعية هي الأساس الوضعي للتفكير القانوني؛ حيث يكون القانون انعكاسًا للمجتمع ومتطلباته؛ وهذا ما يُسمي "سيسولوجيا

القانون"؛ فالقانون في محتواه يعتمد على الحقائق الاجتماعية وحدها دون اللجوء لأي حجج تقييمية أخرى[١٥]. وهكذا تجرد الوضعية القانون من الدراسات النظرية المتعلقة بالكلية والتجريد، حيث يقتصر دوره على موضوعه دون الإدلاء بأية أحكام تقييمية[١٦].

والحق ان ربط القانون بالمتغيرات الاجتماعية– من وجهة نظري – قد يؤدى الى خلق تعارض بين القانون والأخلاق ، فقد يوافق المجتمع على بعض أشكال الفساد الخلقي كالبغاء أو الاحتفاظ بعشيقة أو الزنا بين البالغين من الجنسين بإرادتهما كما هو موجود بالفعل فى بعض الدول الغربية ، وقد يوافق كذلك على تقنين الزواج المثلي حماية من العقاب[١٧]. ومن جانب آخر: ربط تشريع القانون بالمجتمع قد يقضي على موضوعية القيم القانونية الكلية ومن ثم تكون نسبية تختلف باختلاف المكان والزمان ، حيث يصبح المجتمع معيار القيمة، وبالتالى سيتعرض القانون دوماً لعدم الاستقرار بسبب التغير المستمر الناتج عن تغير الأوضاع الاجتماعية فيجب أن يكون هناك اتفاقًا عامًا بين الجميع على الإيمان بمجموعة من القيم الأساسية والثابتة مثل: اعتبار الجريمة شرًا يضر بالمصلحة الاجتماعية العامة، وكذلك على الجميع أن يكون لديهم حس أخلاقي مماثل يوُحد بين المفاهيم الأخلاقية الأساسية بخصوص الصواب والخطأ، وهذا الجانب المشترك ربما يكون معيارًا لما يسمى بالحضارة العالمية مستقبلاً، كما يقول هنتجنتون[١٨]، وهذا ما تغافل عنه شميل

وعند وضع تلك القوانين – كما يقول شميل – لابد من التعلم والاستفادة من العلوم الطبيعية والفلسفات المادية فيما يُعرف الإنسان ذاته وحقوقه وواجباته، ويكتسب الحرية التي بها يرفض الاعتقاد بعصمة القوانين التي وضعها البشر؛ فلا يخاف مَلِكًا لسطوته ولا شريعة لإجماع الناس عليها؛ فلا يعتقد إلا ما يراه هو نافعًا لهيئته الاجتماعية ومحافظًا على حقوقها؛ فأحوال العصر تختلف من زمان إلى آخر؛ وبالتالي من العبث بحقوق الإنسان المقدسة إطلاق شريعة عصر على عصر آخر مختلفين في

أحوالهما الطبيعية والأدبية والسياسية؛ فلا يقام عدل بشريعة ثابتة على حكم تغيُر الزمان وتغير كل شيء[١٩].

يرفض شميل إذن فكرة التشريعات الثابتة لكونها عقبة تحول بين العمران والتطور، حيث إن القانون ليس من العلوم الرياضية التي تُدون في مجموعة بنود كقضايا مُسلم بها يتم التحاكم إليها، بل يجب أن تكون كل الأحكام اجتهادية حسب ظروف المجتمع واحتياجاته[٢٠]؛ لذا يستبدل شبلي شميل الدين بالعلم، باعتبار أن الأول ثابت والثاني متغير، الأول يعمل على تصلب المجتمع في مسيرة التاريخ، والثاني يرتقي بالمجتمع وفق نظرية النشور والارتقاء في العالم المادي، وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في المحور التالي.

المحور الثاني

الإصلاح الاجتماعي والسياسي بين ثبات الدين وتطور العلم

يرفض شميل الدين كآلية للإصلاح الاجتماعي والسياسي في عصر العلم الحديث باعتبار أن الدين غير قادر على هذه الوظيفة؛ فمكانه فقط في ضمير الفرد ووعيه دون أن يتجاوزهما؛ فقد انتهى دوره في مرحلة التطور والارتقاء الاجتماعي ليحل محلهُ دين العلم وهو دين البشرية الحقيقي حديثًا، ولتوضيح هذه الفكرة يُماثل شبلي شميل بين التطور في عالم الأحياء حسب نظرية النشوء والارتقاء وبين نشأة الأديان وتطورها؛ فكما نشأت الأحياء الراقية من الأحياء الأدنى منها، هكذا نشأت جميع الأديان من مجموعة من الاعتقادات المؤسسة على الخرافات والتي اعتقد فيها الإنسان بسبب جهله بظواهر الطبيعة من حوله[٢١]، ووهمه بأن كل ما في السماوات والأرض موطن للأرواح فخافها وتقرب منها وعبدها؛ فعبد الشجر والحيوان والحجر وكافة الكواكب وأقام لها الأصنام ونحتها لتكون محل آماله يلجأ إليها وقت الحاجة جلبًا لمنفعة ودرءًا لمكروه أو مفسدة، وتطورت شكل العبادات مع تطور الإنسان[٢٢].

فما يقع من نشوء وارتقاء على الأنواع هو بعينه ما يقع على الأديان؛ فالديانة رغم اختلافها –فهي كالأنواع– تنشأ من أصل واحد وتتحول بعضها من بعض وتنازع بعضها بعضًا، وكما أن الفائز في الأنواع هو الأنسب للأحوال الخارجية فهكذا يكون الدين الفائز ما كان أنسب لأحوال الزمان(٢٣).

وعلى الرغم من كثرة الأديان وتطورها إلا أنه لم ينجح أحد في أن يجعل العالم دينًا واحدًا ووطنًا واحدًا، ومن هنا كانت الاختلافات بين الأديان والمذاهب والجنسيات بمنزلة عراقيل في طريق ارتقاء المجتمع، ولا طريق إلى تحقيق هذه الوحدة إلا بدين العلم وليس بدين آخر؛ فلابد من فصل الدين عن الدنيا –كما يقول شميل– مع بث تعاليم العلم الصادقة الحرة بين جميع الناس لتقل الفواصل بين الأوطان وتُصلح المجتمعات؛ فالاتفاق بين المجتمعات الذي هو أشبه بالمعجزة يسهل تحقيقه باعتبار العلم الصحيح هو الدين الحق الذي يصنع تلك المعجزة، أما الدين فغايته أخروية يتعلق بها من يشاء دون أن يتخذه ذريعة لمحاكمة الآخرين في الدنيا؛ فالدين حاليًا غير قادر على ترقية المجتمع الإنساني ولا حتى الوطن، بل الاعتقاد فيه هو سبب النزاع والاختلاف وعدم الارتقاء؛ لذلك يتساءل شميل: ما المانع من اعتبار العالم وطن الإنسان الأكبر بدل من الانشغال بالوطن الأصغر من خلال دين العلم؟(٢٤)

فالدين هو سبب الجهل –بزعمه– والعلم سبب المعرفة والإصلاح؛ فحينما كانت سطوة الحكام ورؤساء الأديان عظيمة كان الجهل كثيرًا والعلم قليلًا، وحينما كان العلم قليلًا كان الإنسان فاقد الحرية قليل التسامح صعب المساكنة، وبالضد من ذلك تزول منه هذه العيوب وتتوافر فيه المزايا ضدها على قدر نصيبه من العلم الصحيح؛ فدين الإنسان الحق هو العلم(٢٥).

فالعلوم الطبيعية قد تقدمت في العصر الحديث تقدمًا لا يُحاكيه تقدم العصور الماضية، ولكن لم يتقدم العمران في نظمه وشرائعه وكافة أموره الأدبية على نسبة

تقدمه في العلوم الطبيعية بسبب التمسك بالموروث القديم الراسخ بالعقول[٢٦]، وعليه فإذا أُريد للمجتمع الارتقاء فلا مفر من السير في اتجاه التطور وذلك بالاستفادة من تطور العلوم الطبيعية؛ فمثلًا تطور علم الطب في التعرُف على طبائع جسم الكائن الحي وطبائع الأمراض التي تفتك به، ودرس كافة الوسائل النافعة له في الشفاء ممّا أدى لعلاج الكثير من الأمراض؛ فبالمثل يجب على ساسة المجتمع العمراني أن يتعرفوا على طبائع أمراض المجتمع الإنساني وفي مقدمتها الجرائم والجنايات وطبائع الجناة ومعرفة الشرائع التي تتوافق معها لعلاجها ومنع أسباب الجناية ابتداءً لوقاية المجتمع منها قبل حدوثها، كما يمنع الطب حدوث المرض بالوقاية منه بمقاومة أسبابه؛ فعلى الطب الاجتماعي أن يُساير الطب البشري للخروج بالعمران من تجمده[٢٧]؛ فالعلم الطبيعي أيقظ الإنسان من ثباته العميق ليهتم بحياته الدنيوية باحثًا عن الحقائق بدلًا من الأوهام واخترع ما تعجز عنه معجزات الأديان.

لذا ينتهي شبلي شميل إلى أن صلاح الإنسان والعمران لا يتم إلا بنفي الديانات فلا ينصلح حال الأمة إلا بضعف شوكة الديانة؛ فكلما قويت شوكة الديانة انحط شأن الأمة؛ فتأخر الأمم وتعصبهم وتباغضهم وتحاربهم إنما يعود في الأصل إلى مبادئ الأديان التي جعلت الإنسان يضطهد أخيه الإنسان بل ويقتله أحيانًا كثيرة، متيقنًا أن هذا هو الخير كما تأمره شريعته؛ في حين أن غاية العلوم الاجتماعية أن تجعل الإنسان أخًا للإنسان في كل زمان ومكان؛ لكي تتصافح كافة الأمم من فوق حدود جميع الأديان ليحل التسامح والتساهل والتعاون الضروريون لتطور العمران وارتقائه[٢٨]، وعلى الرغم من أن هذه الفكرة من جانب شبلي شميل تصطدم مع العقائد الدينية المنزلة إلا أنه يرى أن هذه هي الحقيقة ويجب تقبلها دون خشية حتى لو قل أنصارها أو جرحت في الاعتقادات[٢٩].

ويفند شبلي شميل الزعم القائل بأن نهوض الدول بعد انحطاطها أتى على أثر اعتناق الأديان؛ فيرى أنه لا علاقة بين الدين وبين ارتقاء المجتمع أو تقهقهره، وإن حدث فهو شيء عارض، وليس أصيلًا بدليل ارتقاء المجتمع الواحد وتقهقهره وهو تحت دين واحد؛ فهناك من المجتمعات ما بلغت من التمدن شأوًا كبيرًا وهم مشركون يعبدون آلهة كثيرة مثل اليونان والرومان عبدة الأصنام، وهم أنفسهم الذين تقهقروا مع اعتناقهم المسيحية، وانحلت عُرى ملكهم، وكذلك كانت أوروبا في العصور الوسطى تعيش في أمواج الظلام مع انتشار النصرانية فيها وغلبت شعائرها على الأوروبيين، وهذا ما حدث مع المسلمين فقد بلغوا من المجد تارةً ومن التقهقر تارةً أخرى وهم تحت ديانة واحدة(٣٠).

فأهل الدين الواحد الذين ارتقوا يومًا هم الذين انحطوا يومًا آخر ومع ذلك لم تُفارق العبادة قلوبهم ولا معابدهم وبيوتهم؛ لذا فارتقاء الدول لا يكون بالدين وإنما بالعلم وتقدم الصناعة كما حدث في ارتقاء اليابان(٣١). ونود الإشارة هنا إلى أن العلوم التي تنهض بالعمران عند شبلي شميل هي العلوم الطبيعية فقط دون العلوم النظرية، بل ويرى أن العلوم النظرية هي التي أدت بالمجتمعات للهاوية فالفلسفة النظرية التي انتقلت إلينا من اليونان – كما يقول شميل– وخاصة الفلسفة الأرسطية قد أدت إلى تأخر ارتقاء المجتمع بسبب بناء علومنا العقلية والأدبية وسائر نظمنا الاجتماعية عليها، وصارت هي الشاغلة للعقل والمضيعة للوقت؛ فصرفت الفكر عن الاهتمام بالمحسوس النافع المفيد إلى الجدل والسفسطة؛ فانتشرت المباحث الفارغة على حساب العلوم النافعة؛ فأحدثت تضليلًا وتغريرًا بكل أمورنا الاجتماعية فدخلت على العُمران الحي فأماتته وعلى الارتقاء فجمدته(٣٢)؛ فدراسة هذه العلوم النظرية كما كانت عند أرسطو وابن سينا وغيرهم، ودراسة العلوم الحيوية كما كانت في عصر لينيوس وكوفيه من جانب وعدم دراسة العلم الطبيعي وخاصة نظرية التطور ومذهب التحول الذي

أصبح يقينًا لا يقبل الشك فيه من جانب آخر – هو الذي أدى بمجتمعاتنا إلى الهاوية " فما دامت تعاليم الاجتماع لا تتمشى على قواعد العلم الحديث فتضع العمران في مقامه الطبيعي وتعتبره جسمًا حيًا كسائر الأحياء، وتطلق عليه نواميسها الطبيعية فمن المستحيل أن تهتدي إلى إحكام الروابط بينه"؛ لذا يؤكد شبلي شميل مرارًا وتكرارًا على التعليم العملي في كل المراحل التعليمية(٣٣).

ونود الإشارة هنا إلى أن شبلي شميل في ثورته على الأديان ورفضها كطريق للإصلاح قد خلط بوعي ماكر وخبيث بين الدين والفكر الديني، أو بين الدين ورجاله، متناسيًا ما قد يحدث من أخطاء وتعصب واضطهاد من رجال الدين أو السلطة الدينية، والدين منها بريء، وكذلك لا مبرر من وضعه الدين على طرفي النقيض مع العلم، حيث لا مجال للصراع بينهما؛ فمع أن العلم كما يقول– جورج سارتون – أخذ في النمو بقفزات واسعة تاركًا آثاره التقدمية على المجتمع إلا أن وظيفة العلم تظل مقصورة فقط على المجال التقني، أما الأمور الروحية الدينية فلها مجال آخر وبدونها يحدث فجوات في حياة الفرد والجماعة لا يسدها علم ولا فلسفة(٣٤)؛ فالعلم والدين يستكشفان مجالات منفصلة ويطرح كل منهما أسئلة متميزة كل في مجاله دون تعارض حقيقي؛ لذا يفترض الحوار بينهما باعتبار أن هناك أرضية مشتركة بين المجالين وهى الوصول لسعادة الإنسان والذى يحققها الدين من خلال القيم المعيارية ويحققها العلم بالمنفعة المادية(٣٥)؛ فالدين بمنزلة روح خالدة في الجماعات قد تتغير مظاهره وفق المكان والزمان وحاجات المجتمع؛ لكن يظل الإنسان معتقدًا فيه محكومًا بوازعه الذى هو فوق عقليته؛ فكما أن العلم الفائض عن العقل ضرورة من ضروريات المجتمع، فكذلك الدين الذى يفيض من فوق العقل البشرى هو ركن أصيل في حياة الجماعة واحتياجاتها حيث يسد فراغ في المجتمع لا يسده العلم؛ وبالتالي لا يوجد صراع بين الدين والعلم بقدر الصراع بين العلم ورجال الدين(٣٦)؛ فلا غبار على الاستفادة من

العلوم الطبيعية لإصلاح المجتمع؛ فالعلماء المعاصرون يأملون أن تصبح العلوم الاجتماعية على نموذج العلوم الطبيعية؛ لكن دون المساس بالعقائد الدينية الصحيحة[٣٧]؛ لذا يجب على المجتمع أن يتسامح مع النظريات العلمية التي تطور من أنظمته وتدفعه للارتقاء وفى نفس الوقت يظل الدين بمنأى عن الانتقاد[٣٨]؛ فالدين الذى يرفضه شميل كآلية للإصلاح هو الذى يحفظ ثبات المجتمع من حيث الجانب القيمي في ظل المتغيرات العلمية السريعة؛ فالنظر للقيم الإنسانية بمنظار التطور سوف يجعلها تنشأ نتيجة الاصطفاء الطبيعي أو الانتخاب الطبيعي والذى يكون انعكاسًا لمعايير الأقوى بكل قيمه بصرف النظر عن الأضعف؛ ومن ثم تصبح كل القيم نسبية في ضوء عملية التطور تحت ضغط الانتخاب الطبيعي هذا[٣٩].

فَكُره شبلي شميل للأديان جاء من كرهه لرجال الدين حيث يقول في بعض المواضع من كتاباته: إن الأديان تهدف للإصلاح العمراني عن طريق النهي عن المنكر، حيث تدفع معتنقيها بالعطف على الإنسان والتسامح معه، إلا أنها تحولت مع رجال الدين من النفع العام إلى النفع الخاص؛ فتحولت لوسائل للكسب المادي في أيديهم ولو بالقضاء على الإنسان ذاته؛ فرؤساء الأديان في كل دين وعصر علموا الناس غير ما تأمر به الأديان، وخدموا حكامهم بالدين حتى لو داسوه بالأقدام، وهذا مع حدث مع النصرانية في العصور الوسطى حيث ارتكبت فظائع باسمها تقشعر لها الأبدان، وحاشا للإنجيل أن يكون هو الآمر بها، وكذلك الحال مع اليهودية، وأيضًا الإسلام الذي هو دين اجتماعي ينهي عن الشر ولا يقاتل إلا من يقاتله ويحمي المستأمنين بظله؛ وبالتالي فهو بريء من كل ما ارتكب باسمه من فظائع كل يوم[٤٠]. فقد ازدهر المجتمع الإسلامي –كما يقول– بشريعته المادية العملية المستوفية لأمور الحياة في عصرها حيث إنها الشريعة الوحيدة العملية والمستوفية ليس بالأحكام الكلية فقط بل بالجزئية كذلك؛ سواء في أحكام المعاملات أو العبادات، لكن مع دخول علوم اليونان الفلسفية

المجردة عليهم، مالوا بالشريعة هذه إلى العلوم الكلامية؛ فكثر الجدل وتشعبت الفرق وظهرت الأهواء والبدع فكانت صادة لهم عن الارتقاء. يقول: "ولو بقيت وجهتهم في مجتمعهم شريعة القرآن وحدها كما هي فيه لما قام في وجههم حائل يصدهم عن الارتقاء إلا ما يقوم من كل شريعة اجتماعية جمدت على الأيام، غير أن الشارع الحكيم نفسه وضع لهم مخرجًا من ذلك الجمود بآيات النسخ نفسها التي آتاها في قرآنه في حياته لعلهم يتدبرون"(٤١). والملاحظ هنا تعمد شبلي شميل إخفاء ما للمسلمين من دور عظيم في العلوم العملية بشهادة المستشرقين أنفسهم؛ فبالنظر إلى العالم الإسلامي نجده فاق بكثير الثقافات الأوروبية في مدى وجودة معرفته العلمية بين القرنين التاسع والخامس عشر تقريبًا، متفوقًا في مجالات عديدة مثل الرياضيات (الجبر والهندسة وعلم المثلثات على وجه الخصوص)، وعلم الفلك والبصريات والطب، ويشار إلى هذه المجالات المعرفية عمومًا باسم "العلم العربي"؛ لتمييزها عن مساعي العلم التي نشأت في الغرب؛ فضلًا عن أن العديد من العلماء العرب البارزين كانوا متعددي الثقافة(٤٢).

على أية حال، انتهى شميل إلى أن التشريعات القانونية ينبغي أن تتحرر من الأديان وتتأثر فقط بتطور نظريات العلم من ناحية واحتياجات الجماعة من ناحية أخرى؛ فالسؤال الآن: ما موقفه من السلطة التنفيذية والقضائية المسئولة عن تنفيذ تلك التشريعات والحكم بها داخل الهيئة الاجتماعية؟

المحور الثالث

السلطة التنفيذية والسلطة القضائية

بين الجمود والارتقاء

١ – السلطة التنفيذية (الحكومة):

لم يتخيل شبلي شميل وجود المجتمع بدون الحكومة وذلك وفقًا لمذهب التطور الذي يطبقه على الهيئة الاجتماعية؛ فكما لا يُتخيل وجود الجسم بدون الدماغ أو المخ،

كذلك الرئيس أو الحاكم بالنسبة للمجتمع كالدماغ للجسم، وجوده ضروري لفض النزاع وضبط المجتمع[٤٣]؛ حيث إن تاريخ الاجتماع البشري يدل على أن مصير الأمم والدول من ارتقاء أو انحطاط متوقف على التنازع من أجل البقاء والانتخاب الطبيعي كنتيجة لازمة لهذا التنازع؛ فالتنازع والانتخاب ناموسان متحكمان في العمران البشري منذ قابيل وهابيل مرورًا بالطوائف المتفرقة على سطح الأرض وصولًا للدول الحديثة[٤٤]؛ لذلك لا مفر من وجود حكومة على رأس المجتمع لإعطاء كل ذي حق حقه، حيثُ تدخل بشكل إيجابي بالعطاء أو بشكل سلبي بالمنع؛ فعند منحها الرعية وظائف وأراضي فيكون تدخلها إيجابيًا، وعندما تردعهم لعدم التعدي على حقوق الغير وإلحاق الضرر بالآخرين فهذا تدخل بالسلب، وهذا التدخل الأخير هو الأهم لتحقيق العدالة الاجتماعية التي هي وظيفتها الجوهرية المطلوبة منها؛ فهي نائبة عن الأمة لتلبية احتياجاتها سالكة في ذلك مسلك العدل؛ فهي كالمخ في البدن كلاهما عضو الفكرة والإرادة والروية[٤٥]، وهذه الاحتياجات تتمثل في توفير ضروريات الحياة الملائمة وإقامة المستشفيات الكافية للعلاج والتعليم الإلزامي، وتربية النشء الذين هم شباب المستقبل، مع توفير فرص العمل لتوفير حياة كريمة بصرف النظر عن اللون والجنس والديانة؛ فالجميع مواطنون لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات[٤٦]، فضلًا عن تهيئة المناخ للحريات دون إكراه مواطنيها على التقولب بقالب واحد محدد؛ فتدع كل فرد وشأنه دون الضغط على العقول أو ترويج أفكار بعينها كالأفكار النظرية والدينية التي منعت المجتمع من الرقي والتطور، وعلى الحكومة أخيرًا أن ترتفع فوق نفسها وفوق مصالح البعض من الخاصة من أجل النظر للمستقبل البعيد للأمة الذي لا يعيه الجاهلون كالمشاريع التعليمية وغيرها؛ ممّا يحفظ مستقبل الأمة كي لا تسقط في الهاوية ويسبقها غيرها من الأمم في معرض الارتقاء في ذلك الوجود[٤٧].

ويقسم شبلي شميل النظم الحاكمة إلى أربعة:

الحكم الديمقراطي الحكم الملكي المقيد

الحكم الملكي المطلق الحكم الاستبدادي

الحكم الديمقراطي: هو ذلك النظام الذي يتقيد فيه الحاكم بسنن وتشريعات من وضع رجال عهد إليهم الأمة بها؛ وبالتالي لا يكون حر التصرف في أحكامه، بل أمره ونهيه مقيد فيهما بتلك السنن أو القوانين المشرعة التي تتغير من وقت لآخر حسب تغير الأحوال واحتياجات الأمة كما أوضحنا آنفًا، وهذا النظام هو أفضل النظم الحاكمة حسب منظور الارتقاء الطبيعي، حيث يؤدي لتحسين حال الأمة وعلومها وصنائعها لما فيه من فضائل الحرية القانونية المؤسسة على معرفة الإنسان لذاته في نسق تطوره الاجتماعي الخاضع دومًا للتغير والارتقاء[48]؛ فالديمقراطية حقيقة بمنزلة ساحة واسعة لتبادل الآراء بين المواطنين عامة وداخل البرلمانات بصفة خاصة، فضلًا عن حرية الإعلام بكل أنواعه[49].

أما الحكم الملكي المقيد: فيكون الحكم فيه قاصرًا على المَلك وأفراد أسرته من بعده، إلا أنه مُقيد بالدستور والقانون؛ فالأمة هنا تُقاسمه الحكم من حيث التشريعات القانونية ومراقبته بما يختارونه بالنيابة عنهم، وقد أصاب شبلي شميل في نظرته بعين الريبة لهذا النظام لميله نحو الفساد أحيانًا؛ فربما خاف نواب الشعب هؤلاء من سطوة الملك ونفوذه أو خَوفهُم هو ذاته من حرمانهم من المناصب؛ فتتقلب نيابتهم شرًا، وتتقلب هدايتهم للأمة تضليلًا؛ فضلًا عن أن هذا النظام – الذي يُخول للملوك حق الولاية بالسلالة –قد يؤدي إلى أن يتولى منهم من هو خامل الفكر فاقد الرُشد والحزم؛ فيتلاعب به عماله حسب هواهم؛ فيتطرق الخلل لأمور الدولة من كافة الوجوه وبالتالي فهذا النظام لا يتلاءم مع سُنة الارتقاء، حيث إن حكم التبديل والتغيير لابد أن يكون شاملًا لكل أفراد الهيئة الاجتماعية المهيئين لذلك من الملك حتى العامل البسيط، مع مراعاة الحكمة في هذا التبديل والتغير؛ كيلا يستبد الحاكم بحكمه إذا طال عهده[٥٠].

أما الحكم الملكي المُطلق: فهو الذي يكون فيه الملك هو صاحب جميع السلطات في الدولة فيصدر القوانين ويفسرها وينفذها، ويتفقد أحوال الرعية بنفسه فيؤدبها ويمتلكها ولا تملُكه، ويرى شميل أنه نظام فاسد ومفسد للعدل والعمران حيث لا يكون لأعمالِه مُنتقد ولا لأحكامه مُعدل فيستبد على عماله ورعيته لأغراضه الشخصية؛ ممّا يدفع أصحاب الأغراض إلى مُداهنته بالكذب في مواضع الصدق، ويسلك هذا المسلك كذلك عماله وبطانته فيحجبون عنه صحيح الأخبار وحقائق الأمور ويتزلفون إليه بالثناء ليستأثر بهم على باقي الرعية؛ ممّا يؤدي لفساد الأخلاق وانحطاط الهمم وضعف العزائم وذل النفوس وانتشار الكذب وكثرة الرياء؛ ومن ثم يختل نظام الملك ويسوء حال الرعية؛ ممّا يؤدي لافتقار وجودها على مر الزمان(٥١).

أما الحكم المستبد: فهو لا يختلف عن الحكم الملكي المطلق إلا من حيث العمومية؛ فالملكي المطلق نوع من أنواع النظم الاستبدادية وما يميزه هو الميراث في الحكم؛ فكل حكم ملكي مطلق هو نظام استبدادي وليس كل النظم الاستبدادية ملكية؛ فالاستبداد شكل من أشكال الحكم المطلق السلطات وقد ينحصر في فرد واحد ملكي أو غير ملكي أو يتمثل في مجموعة معينة كالنظام الحزبي أو ديكتاتورية النظام العسكري؛ فكل هذه وتلك نظم استبدادية تستبد بكل جوانب الحياة فلا دستور ولا قانون يحد من سلطة الحاكم، والمستبد –كما يقول شبلي شميل– يعتمد على العنف والقوة، جاهلًا بذلك بالصفة الحية للاجتماع، ويتعامل معه كنظام مادي غير حي؛ ففي الآلات المادية لا تجتمع أجزاؤها بعضها إلى بعض إلا بقوة خارجة عنها وضاغطة عليها لتحفظها ساكنة أو تحركها، أما روابط الاجتماع ونظامه فلا يَتمان بالقوة أو القهر – حتى إن قام بهما المجتمع أحيانًا– لأنهما ليسا من جوهر طبيعته بل استخدام القوة القاهرة دليل على عدم كماله؛ فعندما يبتدئ الاستبداد ينتهي الاجتماع الحقيقي للبشر؛ لأن ذلك الاجتماع لا يقوم ويكتمل إلا بالتراضي والاتفاق، حتى تكون القوة المدبرة أو

الحاكمة مستقرة ومباطنة لكل عضو من أعضائه فيعمل بها لنفسه ولغيره في نفس الوقت، وليست قوة ضاغطة من الخارج كما يحدث مع الآلات المادية[٥٢].

والاستبداد بذلك يحول بين المجتمع وارتقائه في مسيرة التطور حيث يورِث الخوف والرعب في قلوب الرعية ممّا يدفعها للرياء والتملق لحماية نفسها من غضب الحاكم وبطشه، والرياء بدوره يورِث الكذب والخداع وما شاكلهما من صفات مذمومة التي قد تتحكم في الرعية لطول حُكمها بالاستبداد، وتعم البلوى بانتقال هذه الأخلاق والصفات المذمومة إلى نسلها بالوراثة خلفًا عن سلف حتى تصير فيها طبيعة لا تزول بالتعليم والحرية حتى يمر عليها من التعليم والحرية بقدر ما مر عليها من الجهل والاستبداد[٥٣]؛ فالملوك كالآلهة على عرش مجدهم والرعية كالسائمة في حقول جهلهم[٥٤]، وفي ظل هذا الاستبداد وآثاره لا يُنتظر الإصلاح من الحاكم فهو آخر من يذعن للإصلاح؛ فالإصلاح يأتي من المحكومين؛ وبالتالي لا يُلام الحاكم على استبداده وظلمه بل يُلام الشعب على طأطأة رأسه؛ فكما تكونوا يولى عليكم؛ لذا فلابد من اتحاد كلمة الأمة ورفع الرؤوس ورفض العبودية للحكومات المستبدة، أو أن تجرنا وراءها قدرًا واقتدارًا؛ فالحكومات تسير على رغائب شعوبها[٥٥].

وهنا ينتقد شبلي شميل معظم حكومات الشرق التي تحكم بقوى الاستبداد والتي أخمدت قوى العقل ونور العلم وساعدت على فساد الأخلاق باستبدادها؛ ممّا أدى للتقهقر الأدبي والعقلي، وهذا سبب كون الشرق اليوم معرضًا للذل والشقاء والخضوع للغرب في ضوء قانون التنازع الطبيعي ذلك القانون الصارم الذي لا يرحم ولا يستثنى أحدًا[٥٦].

٢ – السلطة القضائية:

القضاء هيئة عظيمة ووسيلة جوهرية في قيادة الهيئة الاجتماعية وصيانتها وإصلاحها؛ فبحسب حالته تكون حالة الإنسان والعمران فهو الوسيلة الأولى والأساسية

في تحقيق العدل الدافع بالعمران للتطور إلا أنه –كما يقول شبلي شميل– في عالمنا العربي والإسلامي في حاجة إلى إصلاح جوهري شكلًا ومضمونًا، وتغيير مبدئه الرئيسي الذي يقوم عليه ألا وهو "العقاب"؛ فالعقاب الذي هو أساس الشرائع بصفة عامة والقضاء بصفة خاصة أثر من آثار الهمجية وتوحش الإنسان(٥٧)؛ فالقضاء –كما يقول شميل– لم يوضع في بداية الأمر لرد الشر بل وضعه المستبدون حفاظًا على أوضاعهم حيث تسلط القوى على الضعيف؛ فوضعوا الحدود على مُرداهم، ونظمت كافة الشرائع على مبدأ العقاب هذا، وأَلِفه الإنسان بالعادة وسوى نفسه عليه وتأقلم معه؛ فالإنسان عندما لا يستطيع أن يُغير الأحوال الاجتماعية من حوله يقوم بتغيير نفسه ليتوافق معها(٥٨)، ويستحيل إصلاح المجتمع –بزعمه– وفق هذا المبدأ لأنه سبب شرور المجتمع؛ فهو الدافع للقتل والكذب والسرقة؛ فالإنسان لم يكذب إلا لمعاقبته على صدقه، ولم يسرق إلا لأن المجتمع حجب عنه ما يحتاج إليه من ضروريات الحياة(٥٩)؛ فهل الذي يرتكب الجناية لسد جوعه وإطفاء غضبه يُعد مجرمًا أو مجنونًا(٦٠)! فعدم توافر فرص العمل لأفراد المجتمع يُجر إلى الفاقة التي تدفع للسرقة، والإنسان كذلك يظل صادقًا حتى يعلم أن صدقه قد يجني عليه؛ فيعمد إلى الكذب دفعًا للضرر وإيثارًا للسلامة؛ فالهيئة الاجتماعية من خلال القضاء، هي التي علمت الإنسان الكذب لأنه عاقبته على الصدق(٦١).

والغريب أن الهيئة الاجتماعية التي تدفع الإنسان لذلك هي التي تطلب معاقبته على ما أكسبته إياه بالعادة، ومكنته فيه بالوراثة؛ وبناءً عليه فالعقاب لا يُصلح الجاني ولا يُقوِم الهيئة الاجتماعية، حتى إن كان تلطف اليوم عن الماضي؛ لأن الإنسان قد ترقى كذلك عن الماضي؛ فكما أننا نرمي الأوضاع القضائية القديمة بالتوحش فكذلك سيرمينا أبناؤنا من بعدنا في العقاب القضائي الذي نستخدمه اليوم بالتوحش؛ فالعقاب في صورته الراهنة مفسد للأخلاق(٦٢).

وهذا العقاب يتنوع بين القتل والحبس والتعذيب وهي كلها من آثار التوحش، وقد زال بعضُها في بعض الدول كالقتل وتلطف البعض الآخر كالتعذيب الذي كان سلاح القضاء في عصور الخشونة، وبدأ يزول في أكثر الدول المتمدنة، أما السجون فقد اصطلحت أحوالها نوعًا ما مقارنة بالماضي، إلا أن كل هذا عار على القضاء والإنسانية معًا(٦٣)؛ فالقتل أو الإعدام نقص في الشرائع والأخلاق كما أن البتر نقص في الطب ولا يجب استخدامه إلا إذا تعذر الإصلاح إلا به، وكذلك التعذيب بالأشغال الشاقة به معاملة سيئة تبعد بالإنسان عن إنسانيته وتزرع فيه الأخلاق الوحشية، أما السجون فهي قبور حية يخسر فيها الإنسان صحته وتفسد فيها أخلاقه؛ لما فيها من سوء في المعاملة والتربية دون اكتساب عمل مفيد أو إصلاح للجاني(٦٤)؛ فالجاني يدخل السجن بشرٍ واحدًا ليخرج منه بشرور كثيرة؛ فالسجون مفسدة للعقل والأخلاق معًا، تقتل مستقبل الإنسان وتجعله لا يفكر إلا في الانتقام في حين أن الأصل في الاجتماع البشري إصلاح الأخلاق بإصلاح جوانب الضعف فيه، والانتفاع بقوته لصالح العمران(٦٥)، وليس بالسجن الذي هو منشأ الجرائم والرذائل وكافة الشرور المتأصلة في الهيئة الاجتماعية، وعلى القضاء أن يستفيد من تطور العلم والمدنية؛ فالهيئة القضائية كما يقول شبلي شميل ما زالت متمسكة بالقديم المنتقل إليها من عصور غلب جهلها على علمها، معتبرًا أن ذلك العقاب ما جاء إلا للإصلاح؛ في حين أن ذلك يزيد المجتمع مصائب خلافًا لما هو مطلوب منها، وهو تخفيف المصائب وتحقيق الإصلاح، وعلى القضاء أن يدرك – إن أراد أن يصلح من حاله– أن أهل السجون مرضى المجتمع سواء بالمعنى الحقيقي أو المجازي، مرضى في عقولهم وشهواتهم وإرادتهم، وفي كل قواهم المتصرفة؛ فهم بحاجة إلى اعتناء الحكومات وأهل الفضل؛ فيجب أن يعاملهم القضاء كما يعامل الأطباء مرض المستشفيات، وكما استفاد أهل الطب من تطور العلم في معاملة المرض وتوفير أسباب الراحة لهم والاعتناء

بصحتهم، كذلك على القضاء بالمثل، ألّا يتمسك بالقديم الوافد إليه من عصور الجهل وظلماته، ويستفيد من تطور العلم الطبيعي[٦٦]؛ فتكون كل علومه القانونية مؤسسة على العلوم الطبيعية؛ فلا عاقل يُنكر حكم الأسرار الطبيعية في أفعال الإنسان الاجتماعية[٦٧]، وينظر إلى الجاني بنظرة الشفقة التي ينظر بها الطبيب للمريض ليتم إصلاحه ويصبح عضوًا مُنتفعًا به داخل مجتمعه؛ فالجاني نفسه قد يكون مظلومًا من جهة هيئته الاجتماعية بسبب نقص حاجته وحاجة من يعوله، أو بجهل منه لعدم انتشار العلم بالمجتمع، أو لمرض نفسي تطرق إليه من الاجتماع الذي يحيا وسطه؛ ومن ثم تصبح الشرائع التي تعاقبه تعاقب به جهلها بحاجات العمران ومتطلباته[٦٨]، والسؤال المشروع هنا هو: ما البديل للجناة في نظر شبلي شميل؟

يرى شبلي شميل أنه يجب أن تكون السجون مدارس ومستشفيات لتهذيب الأخلاق وتقويم الطبائع المعوجة ودفع الشر عن المجتمع وتحقيق المنفعة لأعضائه وأماكن للعمل والإنتاج؛ فيكون سجنه بمنزلة محل للأعمال النافعة ليكتسبها، وفي نفس الوقت يُرهب لطول الإقامة، ولا يُقبل عن شغله عوضًا حتى ولو كان ثريًا قادرًا على ذلك؛ فيدفع بذلك ثمن جنايته فضلًا عن دفعه لتعويضات تُكافئ الأضرار التي ألحقت بالمجني عليه[٦٩]، وكذلك يرى شبلي شميل أن القضاء في حاجة أيضًا إلى الإصلاح في الشكل بجانب الإصلاح في المضمون الآنف ذكره؛ فنظام المحاكم اليوم يستهلك من الإنسان من وقته وماله ما لا يُطاق؛ فقد يقضي صاحب الدعوى عمره قبل انقضائها، ويتركها ميراثًا لأولاده، وكأن الإنسان لم يُخلق إلا ليصرف إرادته وقواه إلى جهة المحاكم[٧٠]؛ لذا يجب توزيع المحاكم في كل مدينة على نسبة سكانها لتتقضي دعاويهم في أقصر الأوقات؛ فيكون ذلك أفضل للطرفين الخاسر منهم والكاسب، كي ينصرف الأشخاص إلى شئون أخرى أصلح وأنفع له وللاجتماع؛ فكلما كانت المحاكم بسيطة وموزعة في كل مدينة وقرية حسب نسب سكانها كان الفصل في الدعاوى أسرع

والنفقات أقل؛ ممّا يجعل الفائدة الاجتماعية أعظم(٧١)، والسير في هذا الاتجاه لإصلاح شكل الهيئة القضائية هو ما يتماشى مع مفهوم التطور والارتقاء؛ فكلما ارتقى الإنسان وزادت خبراته استخدم عقله لتقصير المدة وإقلال النفقات، تمامًا كما تطورت الفلسفة العملية ووضعت على قواعد علمية متينة مع تطور العلوم الطبيعية(٧٢)؛ لذا ووسط هذا الجمود في الهيئة القضائية شكلًا ومضمونًا والذي يجر بالمجتمع إلى السقوط في الهاوية يصرخ شبلي شميل مناديًا بأعلى صوته أنه لابد من إصلاح القضاء في شكله وأصله وقضاته؛ فهذا حق الجمهور على ولاة الأمور الذين يهمُهم أمر البلاد والعباد؛ لأن محاكم اليوم ستكون سخرية الغد(٧٣).

المحور الرابع

الاشتراكية وارتقاء المجتمع

الاشتراكية هي اشتراك أعضاء المجتمع في ملكية الثروة بطريقة تضمن توزيعًا عادلًا للسلع والخدمات كل حسب جهده؛ ليكون مصدر الثروة هو العمل، ويكون رأس المال عنصرًا ثانويًا بالنسبة للعمل وقيمته، وبذلك تتحقق المساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات، حيث يأخذ كل إنسان نصيبه العادل تبعًا لعمله، مع إزالة الملكية الفردية لأي وسيلة من وسائل الإنتاج التي تجعل الفرد المالك لها يُدير مجموعة من العمال لتنمية رأس ماله(٧٤)؛ فمن خلال المجتمع الاشتراكي يتم تحديد نمط مؤسسي تكون فيه السيطرة على وسائل الإنتاج وعلى الإنتاج نفسه من خلال سلطة مركزية ممثلة للشعب حيث تكون الشؤون الاقتصادية للمجتمع ملكًا للجمهور(٧٥).

وهذا ما أكد عليه شبلي شميل في كون الاشتراكية ترفض الاشتراك في المنفعة دون الاشتراك في العمل، وكذلك ترفض أن تكون نسبة الاشتراك في المنافع على غير نسبة الاشتراك في العمل؛ لأن هذا جور وطغيان، بل تُريد أن يكون الاشتراك في المنفعة قائمًا على الاشتراك في نسبة العمل لتحقيق العدالة الاجتماعية؛ ومن ثم يُصبح

الاجتهاد هو عنوان الثراء والحاثّ على العمل(٧٦)؛ فالاشتراكية لا تدعو في برنامجها الإصلاحي إلى الخيال ولا التحليق بالإنسان في جنات النعيم أو تكبله بحبال الخيال وتزج به في الجحيم، بل تريد أن تمهد له سُبل السعادة على الأرض التي يحيا عليها لتسترد له حقوقه وفردوسه الضائع من أيدي أبالسة الاجتماع لتخفيض كبريائهم وترفع نفوس عمالهم وفقرائهم وتقرب بين صولجان الملك وعصا الراعي، وتصون حقوقه وتوضح له واجباته وتعلمه أنه عضو في مجتمع ليس عالة عليه، وأن تبادل المنفعة لابد أن يكون على قدر العمل؛ فالعدل في تقسيم المنفعة بين العمل ورأس المال(٧٧)؛ فالنظام الاشتراكي يهتم بشئون الأفراد على جميع المستويات؛ فيُنشئ إدارات متنوعة تهتم بوجود أعمال لكل العمال كل حسب طاقته لتربوا أرباحهم، وتقيم المستشفيات بقدر عدد السكان للحفاظ على صحتهم، وتوفر السلع الاستهلاكية للفقراء وتوزيع جميع المنافع العمومية الضرورية مجانًا داخل المجتمع ليقل التذمر داخل الاجتماع(٧٨).

وبذلك تقاوم الاشتراكية ظلم واستبداد أصحاب السلطة ورأس المال لتحويلهم من الاعوجاج إلى السلوك القويم تحقيقًا لصالح العموم؛ فتزحزح الإنسان عن مكانه الذي أجلسته فيه شرائعه الأولى؛ وبالتالي تكون الاشتراكية صدى لمفهوم التطور والارتقاء، حيث إن نظام الطبيعة يُحتم اشتراك الجمهور في مصلحة الجمهور لتقل مصائب الأفراد وتكثر المنافع العامة داخل الجسم الاجتماعي، وبذلك تطلب للاجتماع ما يطلبه نواميسه وتنفعه فتؤيد الفضيلة وترفض الرذيلة، وهذا هو السير الطبيعي للمجتمع من حيث تكافؤ القوي وتكافل العمران(٧٩)؛ تمامًا كما يحدث في فسيولوجيا التطور حيث التكافل في الحياة العضوية؛ فتتوقف حياة كل كائن على حياة آخر، وتصبح حياتهما مرتبطة ارتباطًا تكافليًا لاشتراك المصالح اشتراكًا حيويًا لكليهما، وهذا التطور من خصائص الطبيعة ذاتها وهو أمر حتمي لا يصده حائل، أما في المجال الاجتماعي فتؤدي الإرادة الإنسانية الدور الأساسي في مجال التطور؛ لذلك يتحتم على

تلك الإرادة –تجنبًا للظلم والثورات الفجائية– أن تسير في ركب التطور الطبيعي بإقامة نظام اجتماعي قائم على قاعدة التكافل الاشتراكي؛ فهو السبيل الآمن لتلك التطور والطريق الحتمي لتحقيق مستقبل أفضل(٨٠). لذا فلا مجال لنفور الناس –كما يقول شميل– من الاشتراكية بسبب الفهم الخاطئ عنها من حيث اقتسام المال بالسواء بين الناس؛ لأن هذا زعم خاطئ ينشره أعداؤها لكي ينفر الناس منها فيضلوا ولا يهتدوا وتسوء مصالحهم، وهذا الزعم من أكبر السخافات؛ فلو كان هناك اقتسام للمال فكيف يمكن المحافظة على هذه المساواة في ظل اجتهاد الأشخاص؟ فالناس تنتقد الاشتراكية كما يفهمونها لا كما هي في الحقيقة(٨١).

ولتحقيق الاشتراكية داخل المجتمع يستبعد شبلي شميل أي دور للحكومة في ذلك؛ لأن التغيير عادة ليس في صالح الحكومات ويستحث أصحاب الثروة وبعض الأحزاب المحافظة الرافضين للتغيير حفاظًا على أوضاعهم المستقرة أن يخضعوا لصوت العقل وينضموا بجهودهم إلى الخاصة من أهل العلم أصحاب الفكر المادي الاشتراكي لتحقيق الاشتراكية على أرض الواقع بدلًا من العواقب الوخيمة التي تنتظرهم بسبب عرقلتهم لسير الناموس الاجتماعي، تلك العواقب التي تتمثل في تحالف الفقراء مع هؤلاء الخاصة ومن يوافقهم من الأغنياء للقيام بثورة ضد النظم القائمة بركنيها الحكومة والرأسماليين(٨٢).

وهكذا نلاحظ أن اختيار شبلي شميل للاشتراكية كنظام للمجتمع دون الأنظمة الأخرى كان صدى لإيمانه بنظرية التطور حيث وجدها المسار الطبيعي لتطور المجتمع وارتقائه، وقد يعترض البعض على ذلك باعتبار أن النظام الأقرب لنظرية التطور هو النظام الرأسمالي وفق الانتخاب الطبيعي والبقاء للأقوى، إلا أن شميل استطاع ببراعة واعتمادًا على الإرادة العاقلة الإنسانية التوفيق بين الاشتراكية والتطور؛ فكما تتألف أعضاء الجسم وخلاياها لرفاهيته وسلامته من خلال إتمام الوظائف المنوط

بها كل عضو وكل خلية كذلك الجسم الاجتماعي في حاجة لتلك التعاون والعمل المشترك والذي لا يتحقق إلا بالاشتراكية، أما مشكلة الصراع من أجل البقاء في عالم الطبيعة والكائنات غير العاقلة فلا يجب تطبيقه في العالم الإنساني ذي الإرادة العاقلة؛ فلا يجب اتخاذ الأحياء الدنيا مثالًا نحتذى به وتنقاد إليه انقيادًا أعمى لتطبيقه في عالم الاجتماع؛ فشريعة الاجتماع ليست كشريعة الطبيعة القائمة على أن البقاء للأقوى والفناء للأضعف؛ فهذا يعني التخلص من معظم البشر لحساب السوبر مان، خاصة أن الأقوى لا يكون بالضرورة الأصلح في العالم الاجتماعي؛ فنظرية البقاء للأقوى هذه تجعل الإنسان يحيا حياة همجية وحشية خالية من التعقل والعلم؛ فإذا كان حب الذات والأنانية طبيعة إنسانية إلا أنهما يخضعان لمبدأ هام وأرقى وهو تحقيق المصالح المتبادلة التي تفرض على الإنسان التعاون مع غيره لتحقيق المصلحة العامة للاجتماع بتوزيع الأعمال على قدر المنافع العمومية وتوزيع المال حسب الجهد المبذول أي من خلال الاشتراكية(٨٣)، وقد لا نجانب الصواب لو قلنا: إن الاشتراكية هذه التي هي معقد آمال شبلي شميل وغيره من المصلحين لا تنسجم مع العقل ولا الطبيعة البشرية ولا مبادئ الأديان؛ حيث إنها نزعة طوباوية قائمة على العاطفة وليس على التحليل العلمي، حيث إنها تستهدف الرحمة والرأفة بالمعوزين وهذا شيء مقبول لا غبار عليه، ولكن هذا شيء والعدالة شيء آخر؛ فمعظم أصحاب رؤوس الأموال لم يحصلوا على أموالهم على حساب الطبقة العاملة والبلوتاريا، كما يزعم الاشتراكيون، بل حصلوا عليها نتيجة الجهد والعمل المثمر والدخول في المنافسات الاقتصادية الحرة والتي قد تُعرض صاحب المال للخسارة كما تمنحه المكاسب، أما العمال فهم بمنزلة وسيلة إنتاجية مثل الآلة حديثًا، والتي أدت إلى تخفيض الأيدي العاملة مع زيادة الإنتاج في نفس الوقت وقلة الجهد المبذول؛ فهل معنى ذلك توزيع المكاسب على الآلات المنتجة لتحقيق العدالة؟! إن الاشتراكية دون شك سوف تقضي على المنافسة وذاتية الفرد وتمنعه من

الإبداع؛ لأن الشخص لا يعمل إلا لمصلحة ذاته في المقام الأول لا ليشاركه الآخرون في ثمار مجهوده؛ لذا فالاشتراكية بمنزلة اعتداء على الحقوق الطبيعية للإنسان وخرق لمبدأ المساواة الكامن في الطبيعة البشرية(٨٤)؛ فالاشتراكية تقضي على كل أشكال الاقتصاد الحر وتستبعد وجود التعددية داخل النظم الاقتصادية، وهذا يخالف المنطق والواقع(٨٥). أما النظام الرأسمالي فعلى العكس تمامًا يزيد من قدرة المواطنين على الخلق والابتكار دومًا بل ويخلق كثيرًا من فرص العمل بسبب التنافس الاقتصادي الحر في الأسواق الاقتصادية ممّا يؤدى لزيادة الثروة(٨٦)؛ فهناك علاقة واضحة بين النظام الرأسمالي والمعدل الملحوظ في زيادة الإنتاج(٨٧)؛ ولا يستطيع أحد أن ينكر أن الرأسمالية التنافسية التي تعمل بها الصناعة الأوروبية كانت سبب تقدمهم(٨٨).

على أية حال؛ الاشتراكية عند شميل نتيجة طبيعية لفلسفته المادية التطورية؛ فهي الطريق الحتمي والنتيجة اللازمة لمسار التطور الاجتماعي؛ فهي ليست مذهبًا يتم مناقشته لقبوله أو رفضه بل مرحلة من مراحل التطور الطبيعي لكافة المجتمعات(٨٩)، وفي حالة عرقلتها عن مسارها الطبيعي فسوف يحدث تذمر يؤدي إلى ثورة الطبقة العاملة نتيجة الشعور بالظلم؛ فما الثورة من منظور شبلي شميل؟

المحور الخامس

الثورة وإحداث التطور الاجتماعي

التغير عند شبلي شميل يأتي بالتدريج حيث الانتقال من حال إلى حال وفق سنة التطور، ويستبعد فكرة التغير الجذري أو الثورات الفجائية التي تهدف لقلب الأوضاع الاجتماعية والسياسية والتي قد يعترضها موانع لا تُقاوم ولا يُحمد عقباها، خاصة مع رسوخ العوائد والاعتقادات؛ فمن الصعب تغيير الجسم الاجتماعي دفعة واحدة بل يجب استعداده شيئًا فشيئًا للأحوال الجديدة؛ فلابد من تفعيل مبدأ النشوء والارتقاء للإصلاح بدلًا من الثورة؛ لأن الضرر الذي يلحق بالمجتمع عند نزع الشرائع

القديمة واستبدالها بشرائع جديدة من خلال الثورة دون تدرج كالضرر الذي يلحق بحيوان بري مائي إذا نزعت خياشيمه قبل أن تكتمل رئتاه(٩٠).

وعلى الرغم من ذلك فلم يرفض شميل الثورة بشكل مطلق، بل قبلها فقط لإكمال مسيرة التطور الاجتماعي عند تجمده؛ فهي ليست مضرة في جميع الأحوال؛ فالاجتماع أحيانًا يكون في حاجة إلى ثورة تخلصه من الهلاك المُحتم عندما يكون هناك اتفاق في باطن الجميع، أي اتفاق خفي بين أعضاء الجسم الاجتماعي على التخلص من الوضع القائم عندما يكون قاتمًا مظلمًا؛ ومن ثم تكون الثورة حينئذٍ هي صوت الشعب؛ وبالتالي تكون قانونية ومنطقية لأنها صادرة من مصدر السيادة وإلا انقلبت شرًا، وهذه الثورة الشعبية لا تُغلب ولا تُقاوم لأنها " ليست من أفعال الآحاد بل هي عبارة عن تخلص الجسم كله ممّا ثُقلت وطأته عليه تخلصًا طبيعيًا قانونيًا؛ لأنها ليست بالحقيقة سوى فعل سريع لقوى مجتمعة بطيئًا في زمن طويل أشبه بالزوبعة والتي تتجمع في سنين كثيرة لا تثور إلا في يوم واحد، ثم تهجع، ولذلك يقال إن النشوء هو القاعدة وأما الثورة فأمر شاذ رديء غالبًا وإن كان قانونيًا نافعًا أحيانًا"(٩١).

وهذا يعني أن عدم تغير النظم والشرائع والأنظمة بصفة عامة لمسايرة التطور في العالم الطبيعي سوف يؤدي إلى ضغوط متجمعة على مدى الزمان فتنفجر بها انفجارًا كبيرًا مثل تجمع القوى الطبيعية التي تؤدي لحدوث نكبات كالزلازل والبراكين وغيرها، وهذا يوضح قتل بعض الرؤساء لتغيير النظم والشرائع البالية والتي تعود أحيانًا بالمجتمعات إلى التقهقر بالخلف أو تحوله لحالة من الجمود لمدة عصور(٩٢)، وعلى الرغم من ذلك فالثورة مرحلة هامة لإزالة العقبات التي تحول بين المجتمع والتطور، وعند شبلي شميل تكون الثورة دافعًا أساسيًا لتحقيق الاشتراكية كنتيجة طبيعية لتطور العلم، كما أوضحنا آنفًا؛ وبالتالي فالثورة هنا ثورة تنصُر الشعوب فيها بعضها بعضًا لقلب أنظمتها البالية واستبدالها بما يوافق روح العصر؛ فثورة اليوم ستختلف عن ثورة

الأمس؛ فإذا كانت ثورة الأمس ضد الاستبداد المستأثر بالأعناق والأرزاق فثورة اليوم ستكون من الطبقة العاملة المعوزة ومن يناصرهم من أصحاب الفكر الاشتراكي وبعض الأغنياء ضد أصحاب رؤوس الأموال والإقطاعيين ومن ناصرهم من الأحزاب المحافظة الرافضة للتغيير حرصًا على مصالحها، حيث يخدم العمال أصحاب رؤوس الأموال وقلما يستفيد الطرف الأول شيئًا بجانب استفادة الطرف الثاني؛ فهذا إجحاف لابد من إدراكه لتقوم الثورة(٩٣).

فالأسباب الداعية اليوم إلى الثورة ضد النظم الاجتماعية وأحكامها أثقل جدًا على عاتق الشعوب ممّا في عصر الثورات الأولى التي كانت تقوم ضد الاستبداد(٩٤)، ومن هذه الأسباب التي تعوق المجتمع عن التطور والتكافل الاجتماعي:

١- طغيان المصالح الفردية أو الجماعية المتحزبة ضد الجماعات الأخرى.

٢- جمود الأنظمة والحفاظ عليها من قبل الأقلية المستفيدة من الجمود.

٣- عدم تكافل فرص الحياة لجميع أفراد المجتمع.

٤- تلاقي أصحاب المصالح على أهداف معينة كتلاقي الإقطاعيين أو رجال الدين أو رجال السلطة ورجال الثروة.. إلخ.

٥- عدم الاستجابة لمطالب المجتمع؛ فكل هذه المعوقات سبب لقيام الثورة التي هي حالة استثنائية كان من الأفضل ألّا تحدث لولا تلك المعوقات المناهضة للتطور في دورة الطبيعة، حيث إن الانتقال من النظام القبلي إلى النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي، ثم النظام الاشتراكي من الممكن أن يتم بدون ثورات لولا تجمد النظم والشرائع والتي يحرص المستفيدون على هذا التجمد حماية لمصالحهم واستقرار أوضاعهم(٩٥). حينما لا يكون هناك بديل عنه لإنقاذ الدولة من الفناء فهي شر لابد منه؛ مثل نوبة الحُمى التي تُخلص الجسم من مرض الموت(٩٦).

المحور السادس

الاستعمار في ضوء البقاء للأصلح

لا شك أن الاستعمار مرفوض في جميع الأحوال بما فيه من مميزات وعيوب لكونه إهدارًا لحق تقرير المصير وسيادة الدول على أراضيها واستقلالها السياسي؛ فهو سلب لحرية الأوطان، وبالجملة يتعارض مع حقوق الإنسان الذي من أجلها برر المصلحون قيام الحرب العادلة والتدخل الإنساني الدولي بالقوة ضد المُستعمر؛ فهناك حقوق إنسانية أساسية خاصة بجميع البشر تمثل مجموعة من القيم العالمية والمعترف بها دوليًا، وأهمها الحفاظ على الحياة والاستقلال؛ لكن هناك العديد من الدول القمعية التي تنتهك هذه الحقوق بأفعال تصطدم مع الضمير الأخلاقي للإنسانية، كالتطهير العرقي والمذابح والإبادة الجماعية والاستعمار والاستعباد والتجويع، وقد يكون هناك عدم تكافؤ في القوة بين تلك الدول القمعية والدول الضحية التي يُنتهك حقوقها من تلك الدول القمعية؛ فلا بد هنا لحل الأزمة الإنسانية من تدخل دول أجنبية حفاظًا ودفاعًا عن حقوق تلك الدول الضعيفة من العدو المنتهك، وهذا ما يطلق عليه التدخل الإنساني والذي قد يتمثل في شكل عسكري لحل الأزمة[٩٧]؛ مثلما فعلت الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية ضد صربيا لوضع حد للتطهير العرقي الذي قامت به صربيا بقيادة ميلوسفيتش ضد المسلمين بالبوسنة والهرسك [١٩٩٢ – ١٩٩٥م]، وكذلك الحال في حرب الخليج الأولى [١٩٩٠ – ١٩٩١م] حيث قاتلت أمريكا وغيرها من الدول تحت رعاية الأمم المتحدة ضد العراق ردًا على غزو الكويت[٩٨]، وكثير من المستشرقين الأوربيين أنفسهم رفضوا الاستعمار الغربي للشعوب واصفينه بأنه تاريخ قهر ووحشية للشعوب المغلوبة الضعيفة، وقد برر المستعمر الغاشم استعماره هذا بأنه يهدف لتحضر الشعوب البربرية والمتخلفة في حين أنه يقوم باستغلال الأراضي

وشعوبها لصالحه بالقوة، ويحاول فرض ثقافته وطمس ثقافة الآخر وانتهاك حقوقه الإنسانية[٩٩]؛

إلا أن شبلي شميل يقبل بظاهرة الاستعمار ويبررها بشكل فج ولا سيما الاستعمار الإنجليزي لمصر التي آوته عندما جاء فارًا إليها من وطنه بسبب الأحكام الصادرة ضده والتي قيل إنها وصلت للإعدام؛ فالسؤال المشروع هو: كيف ولماذا برر شبلي شميل ظاهرة الاستعمار؟ وما علاقة ذلك بتبنيه لنظرية التطور الداروينية؟

أراد شميل تحقيق التقدم والارتقاء لكافة المجتمعات حسب المعايير الإنسانية دون الارتباط بمفاهيم الدين والوطن أو حتى القومية العربية، وعليه لم ينظر للمستعمر بعين الغزو أو الاستعمار المنتهُك للحقوق الدولية والإنسانية، بل نظر إليه كظاهرة طبيعية لا مفر منها في سلسلة الارتقاء الاجتماعي العالمي وذلك حسب قوانين التطور وتماشيًا مع مبدأ الانتخاب الطبيعي والبقاء للأصلح، ودخول الدول الضعيفة في شتّى المجالات تحت إرادة الدول المُرتقية؛ فهو قانون عام يخضع له الكل، حتى يتم إحالة العالم كله إلى وطن واحد مستقبلًا[١٠٠]؛ فإذا كانت القاعدة الطبيعية –وفق زعمه– توحد بين عناصر الطبيعة المختلفة بحيث يُصبح الجماد والنبات والحيوان والإنسان من أصل واحد؛ فكذلك الأمر في مسألة توحيد الأمم بصرف النظر عن اللون والدين والجنس؛ فهذا التوحيد مطلب حيوي يتوازى فيه التطور الاجتماعي مع مثيله الطبيعي لتحقيق سعادة الإنسان في نهاية المطاف[١٠١].

فحسب سنّة الانتخاب الطبيعي باعتبارها سنة الحياة يبرر شبلي شميل استعمار الدول بعضها بعضًا الآخر حيث مُعيار الأصلح والأقوى؛ فطالما أن المستعمر صالح فلماذا يتم كُرهه؟ كما يقول شميل! ويبرهن على ذلك بانتظام حال مصر تحت الاستعمار الإنجليزي، حيث انتظم ريها واتسعت زراعتها وصارت حياة الفلاح ثرية وذات قيمة، وبلغت الحرية فيها مبلغًا فُتحت معه أبواب السجون[١٠٢]،

ويفند شبلي شميل أسباب كره المصريين للإنجليز مبينًا ما فيها من خلط وعدم وعي؛ فيرى أن هناك سببين لذلك الكُره:

الأول: هو أن الإنجليز دخلاء على البلاد وبالتالي يجب مناهضتهم وقتالهم.

والثاني: صلف بعض أفراد الإنجليز واستبدادهم وإساءتهم إلى المصريين في بعض الدوائر الحكومية، إلا أن شبلي شميل يرى انتفاء السبب الأول طالما حقق الدخيل كفاءة وامتيازًا وإصلاحًا للبلاد دون إساءة في المعاملة، أما السبب الثاني فيرفضه شميل لما فيه من التعميم الخاطئ؛ فلا يجب الطعن على جنس بأكمله بسبب الطعن على بعض أفراده بسبب إساءتهم؛ فسياسة القلة المغايرة لا يجب أن نطبقها على سياسة حكومتهم(١٠٣).

فحكومة الإنجليز وشعبها لا يرضيان –حسب زعم شميل– عن سلوك بعض أفرادهم الظالمة، بدليل عدم سماح اللورد كرومر لهضم الحقوق وإعطائه كل ذي حق حقه؛ لذلك يوجب شميل على المصريين بيان هذا بدلًا من الطعن؛ لتُداوي الأمة الإنجليزية عيوبها، وتحصل الأمة المصرية على احترام حقوقها الشخصية بجانب حصولهم على الإصلاح العام، حتى تتقوى الروابط بين الأمتين؛ ومن ثم لا عيب من انقياد أمة لأخرى أو فرد لآخر تحت مبدأ المصلحة؛ فهذا قضاء طبيعي وفق سنة التطور والارتقاء والإصلاح الاجتماعي؛ فالإنجليز في استعمارهم لمصر أصلحوا كافة الجوانب الإدارية بخلاف التعليم لم يأتوا فيه بإصلاح يذكر بعد خمس عشرة عامًا من احتلالهم، ولكن تم تعويض هذا النقص مع محتل آخر وهو المُحتل الفرنسي في عهد نابليون بونابرت؛ فمع أن احتلالهم لم يدم إلا سنتين فقط إلا أن أعمالهم العلمية لا تزال حتى اليوم موضعًا للإعجاب لدى أصحاب الفكر في كل الأقطار(١٠٤).

لذا ينتهي شبلي شميل إلى أن إصلاح المجتمع العالمي يتحقق من خلال توحيد الأمم واللغات والنظر إلى جميع البشر على أنهم إخوة في الإنسانية، واعتبار

العالم وطنًا واحدًا من أجل انتشار الإنسانية الحقيقية التي تُدين بدين العلم؛ فنهوض الأمم ليس بالحرب والانتصار الهمجي الذي تقوم فيه دولة على أنقاض دولة أخرى، بل يكون بالعدوى السلمية المتمثلة في انتقال النهضة بعلمها الطبيعي من العالِم إلى الجاهل؛ أي من السليم إلى المريض ليتم شفاء فيصح هو ويبقى سواه صحيحًا؛ فهذه هي الثورة السلمية الصحيحة(١٠٥).

والمُحلل لوضعية شبلي شميل يعلم جيدًا أن موقفه من قبول الاستعمار الإنجليزي لمصر صادر عن تعصب وليس اقتناع بالرأي؛ حيث إن مصالحه ومصالح كافة الشوام المقيمين بمصر لم تكن تتعارض مع الاستعمار حيث وجدوا الأمن والحماية اللازمة فضلًا عن تنصيبهم للوظائف المختلفة مع تمتعهم بحرية الفكر والجهر بالرأي فيما يعتقدونه دون اضطهاد أو مصادرة لأفكارهم وكتاباتهم حتى لو تعارضت مع الأديان، بل وصل الأمر إلى أن كرومر أشاد بهم ورحب بوجودهم في مصر(١٠٦)، وقد لا نجانب الصواب لو قلنا: إن كره شبلي شميل للحكم الديني المتمثل في الخلافة الإسلامية وقتئذٍ جعله يناصر الاستعمار الإنجليزي لمصر كمخلص لها من حكم الخلافة تلك؛ فهو موقف عاطفي أكثر منه فكري تحليلي موضوعي خاصة أنه في أحد مقالاته يصف الاستعمار الإنجليزي للبلاد بأن كل همه توسيع نطاق تجارته لتحويل ثروة الأمم إلى خزائنه(١٠٧)! ويصف اليهود بالدخلاء الغرباء المعتدين على غيرهم والمغتصبين لأراضيهم(١٠٨).

وكيف لشبلي شميل الاشتراكي أن يوافق على فكرة الاستعمار هذه؛ فمذهبه الاشتراكي يقوم على فكرة التحرر بصفة عامة سواء في الداخل حيث المطالبة بحرية الطبقة العاملة من صلف الإقطاعيين وأصحاب رؤوس الأموال أو في الخارج حيث التحرر من أي استعمار خارجي، وهنا يحضرنا الاشتراكي سلامة موسى أكبر زعماء الاشتراكية في مصر حديثًا، وأكبر المدافعين عن نظرية التطور، يرى أن هدفه الأول

تحرير الوطن من الإنجليز، يليه الهدف الثاني وهو تحقيق الاشتراكية، باعتبار أن الولاء لمصر أكبر من الولاء للاشتراكية، وهكذا استطاع شميل كغيره من الأيديولوجيين العرب استخدام النظريات الغربية كمنظومة من الآراء والتصورات لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والسياسية للمجتمع العربي[١٠٩].

الخاتمة

من خلال دراستنا لآراء شبلي شميل السياسية رصدنا هذه النتائج:

١- تشابه الجسم الاجتماعي مع الجسم الحي ليس من حيث التركيب فقط بل من حيث الوظائف والتكامل وخضوع كل منهما لقانون التطور الطبيعي.

٢- لا يتم إصلاح المجتمع إلا بالاستفادة من نظريات العلم الطبيعي وخاصة نظرية التطور التي هي الناموس الكوني الخاضع له الجميع.

٣- إحلال العلوم العملية محل العلوم النظرية والفلسفية والكلامية إذا أردنا للمجتمع أن يتطور تطور العلوم الطبيعية.

٤- الديمقراطية هي النظام السياسي الوحيد المتوافق مع نظرية التطور حيث الحريات بجميع أنواعها التي تنهض بالمجتمع وتدفعه إلى الارتقاء دومًا.

٥- إصلاح السلطة القضائية يكون بطرح القديم الوافد إلينا من عصور الظلام والجهل وإلغاء مبدأ العقاب واستبداله بإصلاح الحياة، مع النظر إلى الجناة على أنهم مرض يجب علاجهم قبل عقابهم.

٦- النظام الاشتراكي حتمي في سلسلة التطور الاجتماعي والدافع لارتقاء المجتمع وتطوره بتحقيقه للعدالة الاجتماعية.

٧- الثورة وسيلة مرفوضة ولكن لابد منها لإنقاذ المجتمع من الهلاك المحتم عندما تَحول العقبات بينه وبين المسار الاشتراكي.

٨- تطرف شبلي شميل في رؤيته للتطور من خلال قبوله لفكرة الاستعمار التي تتناقض مع مبدأه الاشتراكي الذي يطالب بتحرير الطبقة العاملة من أصحاب رؤوس الأموال؛ وبالتالي التحرر من الاستبداد الخارجي الذي هو أولى ومقدم على النوع الأول من التحرر؛ ممّا يدل على أن موقفه هذا موقف عاطفي أكثر منه علمي تحليلي.

وأخيرًا يوصى الباحث باستفادة النظم الحاكمة من نظريات العلم الحديث في الارتقاء بالمجتمع وخاصة فيما يخص الطبقة العاملة ومؤسسات الدولة المختلفة دون الصدام مع الحقائق الدينية.

الهوامش

(*) طبيب مسيحي ومفكر شامي، ولد بلبنان [١٨٥٠ – ١٩١٧] م، درس الطب ببيروت وأكمل دراسته بباريس، واستقر بالقاهرة عام ١٩٧٥ حتى وفاته. كان أول داعية لأفكار داروين عن التطور في العالم العربي، ودافع عن العلمانية بكل شجاعة وقوة، متأثرًا في أفكاره الطبيعية بداروين وسبنسر وهكسلى وبوخنر وهيكل ولامارك، كما تأثر في أفكاره الاجتماعية والسياسية بكتابات روسو وفولتير ومونتسيكييه ودور كايم، وكان على اتصال بمفكري عصره كالأفغانى وفرح أنطون وأديب إسحاق ويعقوب صروف، تميز بتنوع كتاباته في قضايا علمية طبيعية وطبية واجتماعية وسياسية ودينية... إلخ، وقد تم جمعها في مجلدين اعتمدنا فيهما على طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب بتقديم ودراسة د. عصمت نصار.

(١) شبلي شميل: الحقيقة، الأعمال الكاملة ج١، دراسة وتقديم، د. عصمت نصار، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠١٢م، ص ٢٨٥ – ٢٨٦.

(٢) شبلي شميل: تاريخ الاجتماع الطبيعي، جـ ٢، ص ٣٦.

(٣) شبلي شميل: تاريخ الاجتماع الطبيعي، جـ٢، ص٣٦.

(٤) شبلي شميل: آراء الدكتور شبلي شميل، جـ٢، ص ٣٥٨.

(٥) مجدي عبدالحافظ: الحقيقة والتطور عند شبلي شميل، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٧م، ص ١٠٢. وكذلك: ألبرت حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة (١٧٩٨– ١٩٣٩) م، ترجمة/كريم عزقول، بيروت، دار النهار، ص٢٩٩، ٣٠٠.

(٦) شبلي شميل: الدين والحق، جـ٢، ص ٣١٨.

(٧) شبلي شميل: حق لا صلف، جـ٢، ص ٣٢٥، ٣٢٦.

(٨) شبلي شميل: الاجتماع البشري أو العمران، جـ٢، ص ٢٢، ٢٣، وكذلك: الحقيقة، ج٢، ص ٢٨٥، ٢٨٦.

(٩) دينيس لويد: فكرة القانون، تعريب/سليم الصويص، مراجعة/سليم بسيسو، الكويت، عالم المعرفة، العدد٤٧، ١٩٨١م ص١٨.

(١٠) شبلي شميل: الاجتماع البشري أو العمران، جـ٢، ص ٢٣، ٢٤.

(١١) شبلي شميل: الاجتماع البشري أو العمران، جـ٢، ص ٢٤.

(١٢) الحقيقة، جـ١، ص ٢٨٥، ٢٨٦. وكذلك انظر: كريم مروة: الرواد اللبنانيون في مصر، مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥م.

(١٣) هنرى باتيفول: فلسفة القانون، ترجمة: د.سموحي فوق العادة، بيروت، منشورات عويدات، ط٣، ١٩٨٤، ص٩، ١٠.

(14) Raz, Joseph.*between Authority and Interpretation: On the Theory of Law and Practical Reason.ox*ford University Press, 2009.p. 99.

(15) Raz, Joseph.t*he Authority of Law:* pp. 40, 42, 43.and see: Raz, Joseph. " Authority, Law And Morality", *The Monist*.vol. 68, No. 3, The Concept of Law (JULY, 1985).p. 295.

(١٦) ميشيل تروبير: فلسفة القانون، ص٤٠.

(١٧) دينيس لويد: فكرة القانون: ص٥٤، ٥٥.

(١٨) صامويل هنتجنتون: صدام الحضارات.. إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، تقديم: صلاح قنصوة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤، ص٩٣.

(١٩) شبلي شميل، أعمال شبلي شميل، جـ١، المقدمة، ص ٥٧ وكذلك انظر: محمد كامل ظاهر: الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر، بيروت، دار البيروني، ط١، ١٩٩٤م.

(٢٠) شبلي شميل: نظرة عامة في مسألة هامة، جـ٢، ص ٢١٠.

(٢١) شبلي شميل: رأى وقال، جـ٢، ص ٨٥.

(٢٢) شبلي شميل: فلسفة النشوء والارتقاء، جـ١، ص ٤٧، ٤٨.

(٢٣) مجدي عبدالحافظ: الحقيقة والتطور عند شبلي شميل، ص ١٧٩.

(٢٤) شبلي شميل: إلى جريدة الوطن في بيروت، جـ٢، ص ٢٩٧، ٢٩٨.

(٢٥) شبلي شميل: الدين والحق، جـ٢، ص ٣٢٠.

(٢٦) شبلي شميل: آراء الدكتور شبلي شميل، جـ٢، ص ٣٦٨.

(٢٧) شبلي شميل: السابق، ص ٢٧٣، وما بعدها.

(٢٨) شبلي شميل؛ فلسفة النشوء والارتقاء، جـ١، ص٣٠، ٥١.

(٢٩) شبلي شميل: ماذا قرأ وماذا رأى، جـ٢، ص ٦٤، وكذلك حوادث وأفكار، جـ٢، ص٤.

(٣٠) شبلي شميل: القرآن والعمران، جـ٢، ص٦٢.

(٣١) شبلي شميل: حول مقالتي، جـ٢، ص ٨٠، وكذلك القرآن والعمران، جـ٢، ص ٦٣.

(٣٢) شبلي شميل، جـ٢، الخاتمة، ص ٣٤٨، ٣٥٢.

(٣٣) شبلي شميل: آراء الدكتور شبلي شميل، جـ٢، ص ٣٧٧، ٣٧٩، وكذلك: التعليم العملي، جـ٢، ص ٢٣٠.

(٣٤) جورج سارتون: تاريخ العلم والإنسية الجديدة، ترجمة وتقديم/ إسماعيل مظهر، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٧م، ص١٢١، ١٢٢. فيما يبدو أن الذي يرى أن العلم والدين في صراع دائم ورئيسي يعتمد بشكل كبير على روايتين تاريخيتين: محاكمة جاليليو وتقبل الداروينية، دون أن يفصل بين الدين والآراء الدينية. حول ذلك الموضوع راجع: Religion and Science, Stanford Encyclopedia of Philosophy, *First published, 2017*).

.

([35]) Religion and Science, Stanford Encyclopedia of Philosophy, *First published, 2017*.

(٣٦) أندرو ديكسون وايت: بين الدين والعلم (تاريخ الصراع بينهما في القرون الوسطى إزاء علوم الفلك والجغرافيا والنشوء) ترجمة وتعليق/ إسماعيل مظهر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢م، ص١٣، ١٥.

([37]) Jon Elster. Excessive Ambitions, Capitalism and Society. Volume 4, Issue 2, 2009, Columbia University, The Berkeley Press, p, 19.

([38]) Jon Elster. Excessive Ambitions, Capitalism and Society. Volume 4, Issue 2, 2009, Columbia University, The Berkeley Press, p. 2.

(٣٩) سعيد محمد الحفار: البيولوجيا ومصير الإنسان، الكويت، عالم المعرفة، العدد ٨٣، ١٩٨٤م، ص١٨٦ وما بعدها.

(٤٠) ضحايا الجهل، ج٢، ص ٢٢٠، ٢٢١.

(٤١) شبلي شميل: الخاتمة، جـ٢، ص ٣٥٣.

([42]) Religion and Science, Stanford Encyclopedia of Philosophy, *First published, 2017*.

(٤٣) مجدي عبدالحافظ: الحقيقة والتطور عند شبلي شميل، ص ١٠٢.

(٤٤) شبلي شميل: وكما تكونوا يُولى عليكم، جـ٢، ص ١٩٠.

(٤٥) شبلي شميل: تاريخ الاجتماع الطبيعي، جـ٢، ص٥٣، ٥٤.

(٤٦) مجدي عبدالحافظ: السابق، ص ١٠٥.

(٤٧) شبلي شميل: تاريخ الاجتماع الطبيعي، جـ٢، ص ٥٥.

(٤٨) شبلي شميل: الاجتماع البشري أو العمران، جـ٢، ص ٢٧.

([49]) Steffen Schneider and Henning Schmidtke. A Legitimation Crisis of the Capitalist Market Economy? https://www. researchgate. net/publication/319960369. p. 8...

(٥٠) شبلي شميل: الاجتماع البشري أو العمران، جـ٢، ص٢٨.

(٥١) شبلي شميل: الاجتماع البشري أو العمران، جـ ٢، ص ٢٥، ٢٧.

(٥٢) شبلي شميل: تاريخ الاجتماع الطبيعي، جـ٢، ص٤٣.

(٥٣) شبلي شميل، المرأة والرجل وهل يتساويان، رد، جـ٢، ص ١١١.

(٥٤) شبلي شميل: سيادة، الأمم ومستقبل الملوك، جـ٢، ص ٢٠٠.

(٥٥) شبلي شميل: وكما تكونوا يولى عليكم، جـ٢، ص ١٩٠ – ١٩١.

(٥٦) شبلي شميل: انحطاط الشرق: جـ٢، ص١٩٤، وما بعدها.

(٥٧) شبلي شميل: القضاء على القضاء، جـ٢، ص١١٩.

(٥٨) شبلي شميل: القضاء على القضاء "استئناف"، جـ٢، ص ١٢٨.

(٥٩) شبلي شميل: شواغل، جـ٢، ص٢١٤.

(٦٠) شبلي شميل: حكم كاذب، جـ٢، ص٣٠٩.

(٦١) شبلي شميل: فكرة الخير والشر، جـ٢، ص ١٤٢، ١٤٣.

(٦٢) شبلي شميل: القضاء على القضاء "استئناف"، جـ٢، ص١٢٨، ١٢٩.

(٦٣) شبلي شميل: القضاء على القضاء، جـ٢، ص١٢٠، ١٢١.

(٦٤) شبلي شميل: القضاء على القضاء، جـ٢، ص ١٢١، وكذلك: كتاب فوضى، جـ٢، ص ص ١٤٩.

(٦٥) شبلي شميل: نظرة عامة في مسألة هامة، جـ٢، ص ٢٠٩، ٢١٠.

(٦٦) شبلي شميل: القضاء على القضاء، جـ٢، ص ١٢٢، ١٢٣.

(٦٧) شبلي شميل: من أين أبتدئ، جـ٢، ص ٣١٥.

(٦٨) شبلي شميل: آراء الدكتور شبلي شميل، جـ٢، ص ٣٧٦.

(٦٩) شبلي شميل: القضاء على القضاء "استئناف " ص١٣٢، وكذلك آراء الدكتور شبلي شميل، ص ٣٧٦.

(٧٠) شبلي شميل: الاشتراكية، جـ٢، ص ١٨٦.

(٧١) شبلي شميل: من أين أبتدئ، جـ٢، ص ٣١٥.

(٧٢) شبلي شميل: الحزب الاشتراكي على المبادئ الطبيعية، جـ٢، ص ١٨٨، ١٨٩.

(٧٣) شبلي شميل، إصلاح القضاء، جـ٢، ص ٣١٠، ٣١١.

(٧٤) علـيّ الـدين هـلال: التجديـد فـي الفكـر السياسـي المصـري الحـديث "أصـول الفكـرة الاشتراكية"، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥، ص٦٠، ٦٥.

([75]) *Joseph A. Schumpeter. Capitalism, Socialism And Democracy,* Introduction by Richard Swedberg, *Stockholm University*, p. 168.

(٧٦) شبلي شميل: الاشتراكية، جـ٢، ص ١٨٤، ١٨٥.

(٧٧) شبلي شميل: الاشتراكية، جـ٢، ص ١٥٣، ١٥٤.

(٧٨) شبلي شميل: الحزب الاشتراكي، جـ٢، ص ١٨٩، وكذلك الاشتراكية، جـ٢، ص ١٨٥.

(٧٩) شبلي شميل: القضـاء على القضـاء "استئناف"، جـ٢، ص ١٣٠، وكذلك الاشـتراكية، جـ٢، ص ١٨٤.

(٨٠) مجدي عبدالحافظ: التطـور والتوفيقيـة عنـد إسـماعيل مظهـر، القـاهرة، المركـز القـومي للترجمة، ٢٠١٠م، ص٨٨. وكذلك: كريم مروة: الرواد اللبنانيون في مصر، ص١١١.

(٨١) شبلي شميل: الاشتراكيون، جـ٢، ص١٨٠، ١٨١.

(٨٢) مجدي عبدالحافظ: الحقيقة والتطور عند شبلي شميل، ص ١٢٣، ١٢٤.

(٨٣) علي الدين هلال: السابق، ص ٨٦.

(٨٤) حـول مـزاعم الاشـتراكيين ومبـرراتهم، راجـع: علـي الـدين هـلال: السـابق، ص ٦٢ ومـا بعدها.

([85]) *Joseph A. Schumpeter. Capitalism, Socialism And Democracy,* Introduction by Richard Swedberg, *Stockholm University*, p. 169.

([86]) Steffen Schneider and Henning Schmidtke. A Legitimation Crisis of the Capitalist Market Economy? p. 19 https://www. researchgate. net/publication/319960369,

([87]) *Joseph A. Schumpeter. Capitalism, Socialism And Democracy,* Introduction by Richard Swedberg, *Stockholm University*, p. 72.

([88]) *Joseph A. Schumpeter. Capitalism, Socialism And Democracy,* Introduction by Richard Swedberg, *Stockholm University*, p. 196.

(٨٩) علي الدين هلال: السابق، ص ١٢٢.

(٩٠) شبلي شميل: تاريخ الاجتماع الطبيعي، جـ٢، ص ٤١.

(٩١) شبلي شميل: تاريخ الاجتماع الطبيعي، جـ٢، ص ٤٢.

(٩٢) شبلي شميل: القتال الجماعي، جـ٢، ص ١٤٧، وكذلك فلسفة النشوء والارتقاء، جـ١، ص ١٢، ١٣.

(٩٣) شبلي شميل: لطمة على خد العالم، جـ٢، ص ١٤٦.

(٩٤) شبلي شميل: لطمة على خد العالم، جـ٢، ص ١٤٦.

(٩٥) مجدي عبدالحافظ: التطور والتوقيفية عند إسماعيل مظهر، ص ٩٢، وما بعدها.

(٩٦) الحقيقة والتطور عند شبلي شميل، ص ١٣٣.

([97]) Lee. p. steven. "Humanitarian Intervention—Eight Theories, " Diametros 23 (March 2010), pp. 22, 31.

([98]) Lee. p. steven. Ethics and War: An Introduction, Cambridge, 2012, pp. 70, 72, 118.

([99]) Erin Blakemore, What is colonialism? https://www. nationalgeographic. com/culture/topics/reference/colonialism/.

(١٠٠) مجدي عبدالحافظ: الحقيقة والتطور عند شبلي شميل، ص٢٠٤. وكذلك: البرت حوراني: المرجع السابق، ص ٣٠١.

(١٠١) مجدي عبدالحافظ: الحقيقة والتطور عند شبلي شميل: ص ٢٠٦، ٢٠٧.

(١٠٢) شبلي شميل: نظرة عامة في مسألة هامة، جـ٢، ص ٢٠٧.

(١٠٣) شبلي شميل: السابق، ص ٢٠٨.

(١٠٤) شبلي شميل: أ ب ت ث، جـ٢، ص ٢٢٧، ٢٢٨، وكذلك: نظرة عامة في مسألة هامة، جـ٢، ص ٢٠٨.

(١٠٥) شبلي شميل: فلسفة النشوء والارتقاء، جـ١، ص٩.

(١٠٦) علي الدين هلال: السابق، ص ١٤٥.

(١٠٧) شبلي شميل: أ ب ت ث، جـ٢، ص ٢٢٧.

(١٠٨) كريم مروة: الرواد اللبنانيون في مصر، ص ١١٢.

(١٠٩) ز. إ. ليفين: تطور الفكر الاجتماعي العربي (١٩١٧– ١٩٤٥)، ترجمة أنور محمد إبراهيم القاهرة، دار العالم الجديد، ط١، ١٩٨٨، ص ٢٣٤، ٢٥٨. وكذلك انظر: علي الدين هلال: السابق، ص ١٤٣.

المصادر والمراجع

مؤلفات شبلي شميل

١- شبلي شميل: الحقيقة، الأعمال الكاملة ج١، دراسة وتقديم، د. عصمت نصار، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢م.

٢- شبلي شميل: الاجتماع البشري أو العمران، الأعمال الكاملة ج٢، دراسة وتقديم، د. عصمت نصار، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢م.

٣- ــــــــــــــــــــــ: نظرة عامة في مسألة هامة، جـ٢.

٤- ــــــــــــــــــــــ:تاريخ الاجتماع الطبيعي، جـ ٢.

٥- ــــــــــــــــــــــ:حق لا صلف، جـ٢.

٦- ــــــــــــــــــــــ:ماذا قرأ وماذا رأى، جـ٢.

٧- ــــــــــــــــــــــ:حوادث وأفكار، جـ٢.

٨- ــــــــــــــــــــــ:المرأة والرجل وهل يتساويان، رد، جـ٢.

٩- ــــــــــــــــــــــ:سيادة الأمم ومستقبل الملوك، جـ٢.

١٠- ــــــــــــــــــــــ:انحطاط الشرق: جـ٢.

١١- ــــــــــــــــــــــ:إلى جريدة الوطن في بيروت، جـ٢.

١٢- ــــــــــــــــــــــ:القرآن والعمران، جـ٢،.

١٣- ــــــــــــــــــــــ:فلسفة النشوء والارتقاء، جـ١.

١٤- ــــــــــــــــــــــ:الدين والحق، جـ٢.

١٥- ــــــــــــــــــــــ:رأى وقال، جـ٢.

١٦- ــــــــــــــــــــــ:حول مقالتي، جـ٢.

١٧- ــــــــــــــــــــــ:التعليم العملي، جـ٢.

١٨- ــــــــــــــــــــــ:ضحايا الجهل، ج٢.

١٩- ــــــــــــــــــــــ:القضاء على القضاء "استئناف"، جـ٢..

٢٠- ــــــــــــــــــــــ:الاشتراكية، جـ٢.

٢١- ـــــــــــــــــــــــــ:من أين أبتدئ، جـ٢،.
٢٢- ـــــــــــــــــــــــــ:الحزب الاشتراكي على المبادئ الطبيعية، جـ٢.
٢٣- ـــــــــــــــــــــــــ:وكما تكونوا يولي عليكم، جـ٢.
٢٤- ـــــــــــــــــــــــــ:القضاء على القضاء، جـ٢،.
٢٥- ـــــــــــــــــــــــــ:شواغل، جـ٢.
٢٦- ـــــــــــــــــــــــــ:فكرة الخير والشر، جـ٢.
٢٧- ـــــــــــــــــــــــــ:حكم كاذب، جـ٢، ص٣٠٩..
٢٨- ـــــــــــــــــــــــــ:من أين أبتدئ، جـ٢.
٢٩- ـــــــــــــــــــــــــ:آراء الدكتور شبلي شميل، جـ٢.
٣٠- ـــــــــــــــــــــــــ:إصلاح القضاء، جـ٢.
٣١- ـــــــــــــــــــــــــ:الاشتراكيون، جـ٢.
٣٢- ـــــــــــــــــــــــــ: القتال الجماعي، جـ٢.
٣٣- ـــــــــــــــــــــــــ:لطمة على خد العالم، جـ٢.
٣٤- ـــــــــــــــــــــــــ:أ ب ت ث، جـ٢.

المراجع العربية والمترجمة

١- علي الدين هلال: التجديد في الفكر السياسي المصري الحديث "أصول الفكرة الاشتراكية"، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٥.
٢- جورج سارتون: تاريخ العلم والإنسية الجديدة، ترجمة وتقديم/إسماعيل مظهر، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٧م.
٣- مجدي عبدالحافظ: الحقيقة والتطور عند شبلي شميل، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ٢٠٠٧م.
٤- البرت حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة (١٧٩٨- ١٩٣٩) م، ترجمة/كريم عزقول، بيروت، دار النهار.

٥- أندرو ديكسون وايت: بين الدين والعلم (تاريخ الصراع بينهما في القرون الوسطى إزاء علوم الفلك والجغرافيا والنشوء)، ترجمة وتعليق/إسماعيل مظهر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢م.

٦- دينيس لويد: فكرة القانون، تعريب/سليم الصويص، مراجعة/سليم بسيسو، الكويت، عالم المعرفة، العدد٤٧، ١٩٨١م

٧- سعيد محمد الحفار: البيولوجيا ومصير الإنسان، الكويت، عالم المعرفة، العدد ٨٣، ١٩٨٤م.

٨- صامويل هنتجنتون: صدام الحضارات.. إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، تقديم: صلاح قنصوة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤م

٩- كريم مروة: الرواد اللبنانيون في مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥م.

١٠- محمد كامل ظاهر: الصراع بين التيارين الديني والعلماني في الفكر العربي الحديث والمعاصر، بيروت، دار البيروني، ط١، ١٩٩٤م.

١١- ميشيل تروبير: فلسفة القانون ترجمة: جورج سعد، لبنان، دار الأنوار ٢٠٠٣

١٢- ز. إ. ليفين: تطور الفكر الاجتماعي العربي (١٩١٧- ١٩٤٥)، ترجمة أنور محمد إبراهيم، القاهرة، دار العالم الجديد، ط١، ١٩٨٨.

١٣هنرى باتيفول: فلسفة القانون، ترجمة: د.سموحي فوق العادة، بيروت، منشورات عويدات، ط٣، ١٩٨٤.

المراجع الأجنبية

1- Erin, Blakemore, What is colonialism? https://www.nationalgeographic.com/culture/topics/reference/colonialism/.

2- Joseph. A.schumpeter.capitalism, Socialism And Democracy, Introduction by Richard Swedberg, Stockholm University.

3- Jon, Elster.excessive Ambitions, Capitalism and Society.volume 4, Issue 2, 2009, Columbia University, The Berkeley Press.
4- Steffen, Schneider and Henning Schmidtke.a Legitimation Crisis of the Capitalist Market Economy? https://www.researchgate.net/publication/319960369..
5- Lee.p.steven.ethics and War: An Introduction, Cambridge, 2012.
6- Lee.p.steven. "Humanitarian Intervention—Eight Theories, " Diametros 23 (March 2010).
7- Raz, Joseph. " Authority, Law And Morality", The Monist.vol. 68, No. 3, The Concept of Law (JULY, 1985
8- - Raz, Joseph. the Authority of Law: Essays on Law and Morality, Oxford University Press, 1979
9- Raz, Joseph .between Authority and Interpretation: On the Theory of Law and Practical Reason.oxford University Press, 2009

الموسوعات

10 - Religion and Science, Stanford Encyclopedia of Philosophy, *First published, 2017.*

Political opinions
In the light of the evolution theory
Reading through Shibli Shamil's thought

Abstract

This research revolves around Shibli Shamil's political views through of the Darwinist theory of evolution. He dealt with the emergence of society and the establishment of power in it from the perspective of development, preferring the democratic system over other systems to accommodate them with development, calling for the reform of the three authorities, especially the judiciary, as well as rejecting the capitalist system and said socialism as a natural result For the development of societies, and he called for revolution as an exceptional case to complete the course of social development when it was frozen, as it is not harmful in all cases, so the meeting sometimes needs a revolution to get rid of the inevitable destruction when there is an agreement in everyone's interior, that is, a hidden agreement between the members of the social body to get rid of the The existing situation when he is dark and dark, and he found that the real reform of societies is by making use of modern scientific theories instead of theoretical sciences that led to the stagnation of social development, rejecting religion as a means of reform, as its role is limited to the conscience of the individual and his consciousness without exceeding them, and in light of his adoption of the theory of evolution, he welcomed the phenomenon of colonialism Englishmen to Egypt, according to the laws of evolution and in line with the principle of natural selection and survival of the fittest, and the entry of weak states into The various fields are under the will of the developed countries, as it is a general law that everyone is subject to, until the whole world is referred to a single homeland in the future, and according to the year of natural election as the year of life, Shibli Shamil justifies the colonization of states against each other as the criterion of the fittest and strongest, so long as the colonizer is good, why is it done Hate it, Shamil says.

Key words: Evolution - Socialism - Colonialism - Revolution – Politics.